السنة الرابعة | العدد (185) | 5 نيسان 2015

سوريتنا

www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com

الأدالبة يبدؤون رحلة النزوح
والنظام يمنعهم من دخول مناطقه

تنظيم "الدولة" يغزو مخيم اليرموك والنظام يمطره بالبراميل، والجثث في الشوارع

سوريتنا برس – مخيم اليرموك

تمكنت أكثر من ألف عائلة من سكان مخيم اليرموك جنوبي دمشق من الخروج باتجاه مدينتي يلدا وببيلا، بعد أن اجتاح تنظيم الدولة الإسلامية المخيم المحاصر من قبل قوات النظام، فيما أقدم التنظيم على تصفية شابين فلسطينيين على الأقل بقطع رأسيهما بتهمة الانتماء لـ «الصحوات» في حي العروبة.

واختطف عناصر تابعون للتنظيم فتيات من شارع المدارس، عُرفت منهن لينا محمود. ووجه مدنيون محاصرون نداءات استغاثة عديدة للمنظمات الدولية والسورية الفلسطينية لإدخال الطعام والدواء إلى المخيم، الذي يعاني من انقطاع المياه والكهرباء منذ أكثر من عامين.

وكان تنظيم "الدولة" قد اقتحم المخيم من جنوبه في الأول من الشهر الجاري، وسيطر على أجزاء كبيرة منه، بعد اشتباكات دامية مع كتائب أكناف بيت المقدس، التي تضم مقاتلين فلسطينيين منشقين عن جيش التحرير الفلسطيني أو الجبهة الشعبية القيادة العامة. واتهم مقاتلو الأكناف جبهة النصرة بتسهيل دخول التنظيم إلى المخيم ومن ثم القتال بجانبه، فيما قالت جبهة النصرة في بيان أصدرته مساء السبت إنها التزمت الحياد في المعارك الدائرة في المخيم. ومن جهتها أعلنت كتائب مقاتلة تنتمي إلى المعارضة السورية إرسال مؤازرات إلى المخيم لقتال التنظيم، إلا أن مقاتلي أكناف بيت المقدس نفوا «وصول أي دعم عسكري للدفاع عن المخيم»، فيما قامت الكتائب المنتشرة في يلدا وببيلا برفع المتاريس على حدودها مع المخيم بعد أن منعتها جبهة النصرة من دخول المخيم، عند دوار فلسطين.

وفي تلك الأثناء قصفت قوات النظام المخيم بالصواريخ، وبأكثر من 10 براميل خلال ليل السبت؛ فيما اشتبكت الميليشيات التابعة له على مدخل شارع اليرموك مع كتائب الأكناف. وأكد الناشط حكيم سباعي من مخيم اليرموك لـ "سوريتنا" أن النظام أطلق عدداً كبيراً من الإشاعات حول نيته التدخل في مخيم اليرموك بعد اجتياح داعش مباشرة، وروّج لقبول الأكناف بالتعاون معه، الأمر الذي نفته الأكناف، التي بقيت تقاتل وحدها في اليرموك. وقالت الأكناف في بيان صدر ليل الجمعة إن النظام السوري يُنسِّق بشكل مباشر مع تنظيم داعش في اليرموك.

وكانت جبهة النصرة قد أدارت مفاوضات بين الأكناف والتنظيم، وطلب التنظيم عبر النصرة أن تنسحب الأكناف من المخيم وتسلّم قادتها إلى التنظيم، وأن تسيطر جبهة النصرة على كامل المخيم؛ إلا أن الأكناف رفضت طلبات التنظيم، واستمرت الاشتباكات في مربعها الأمني، فيما دخل إلى المخيم أكثر من 40 متطوعاً من الفلسطينيين المقيمين في دمشق، والتحقوا بالقتال مع الأكناف.

إلى ذلك قضى شابان متأثرين بجراحهما بعد أن عجزت الكوادر الطبية في المخيم عن استكمال العمل، إذ قام تنظيم الدولة بقصف مستشفى فلسطين يوم الخميس، مما أسفر عن سقوط أولى ضحاياه، المسعف الطبي جمال خليفة. فيما سيطر التنظيم على مستشفى الباسل يوم السبت. وقال الناشط الطبي مراد طوبايه لـ "سوريتنا" إن أكثر من 150 جريحاً، معظمهم مدنيون، لا يزالون ينزفون في الشوارع والمنازل، ويحتاجون إلى تلقي العلاج الفوري؛ فيما أعلنت المستشفيات الميدانية في محيط اليرموك عن توقف عملها بسبب نفاد المعدات الطبية لديها.

ولا تزال المئات من العائلات محاصرة داخل منازلها في المخيم بلا أدنى مقومات الحياة، فيما نشر التنظيم عدداً كبيراً من القناصة في شوارع اليرموك، وقضى لاجئان على الأقل بنيران القناصة اليوم الأحد، عُرف منهما ناصر أحمد عباس، الذي خرج من منزله بحثاً عن طعام لأطفاله؛ فيما سقط آخرون في شوارع مختلفة من اليرموك.

سياسياً، دعا النظام السوري - كما هي العادة - دولاً إقليمية لوقف التدخل في اليرموك، وقال بيانٌ لخارجية النظام إن السعودية وقطر والأردن أدخلت التنظيم إلى المخيم؛ فيما دعت الرئاسة الفلسطينية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. بدورها حركة حماس قالت إن ما يحدث في اليرموك يشكل تهديداً لحق العودة، بينما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية سقوط اليرموك بيد التنظيم منذ الساعات الأولى لدخوله المخيم وفيما كانت الاشتباكات لا تزال مستمرة فيه؛ فيما قال بيانٌ صدر عن التجمع الوطني السوري في ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية إن ما يحدث في المخيم هو جريمة نكراء.

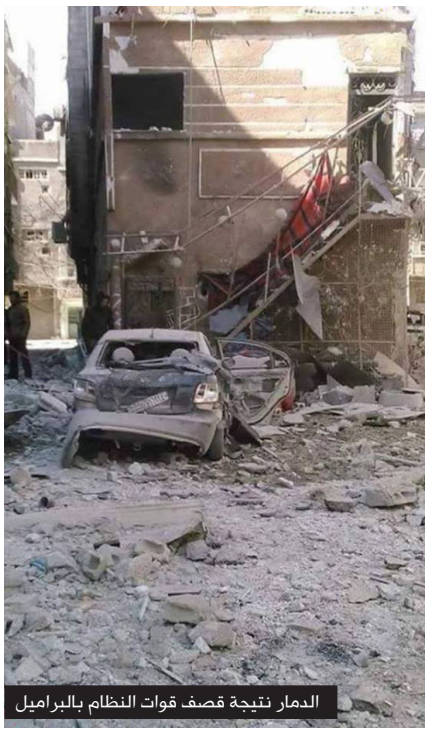
الدمار نتيجة قصف قوات النظام بالبراميل

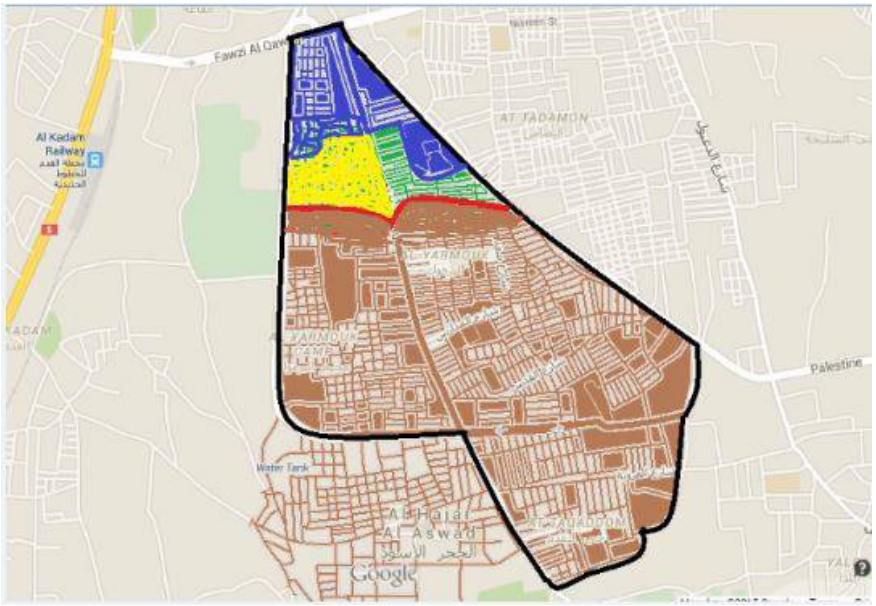

اللون البني مناطق سيطرة تنظيم الدولة وجبهة النصرة، اللون الأخضر مناطق سيطرة أكناف بيت المقدس، اللون الأصفر مناطق سيطرة مجموعات معارضة تبنت موقف الحياد، اللون الأزرق مناطق سيطرة قوات النظام

معبر نصيب نحو إدارة مدنية
وثوار حوران يمهلون السارقين 24 ساعة لإعادة مسروقاتهم

درعا - سارة الحوراني

أكملت قوات المعارضة المسلحة السورية في محافظة درعا سيطرتها على كامل الشريط الحدودي مع الأردن، وذلك بعد تمكنها من السيطرة على معبر نصيب الحدودي والنقاط الحدودية في ريف درعا الشرقي، حتى حدود محافظة السويداء.

وقال الناطق الرسمي باسم الجبهة الجنوبية للجيش الحر الرائد عصام الريّس لـ "سوريتنا" أن الثوار سيطروا بشكل كامل على معبر نصيب الحدودي، آخر المعابر المفتوحة بين سورية والأردن، مبيناً أن قوات النظام قد هربت من المعبر بمجرد بدء القصف التمهيدي على المعبر.

وأضاف الريّس أنّ السيطرة قد تمت على معبر (نصيب - جابر) الحدودي بين سورية والأردن ضمن معركة أطلقتها الجبهة الجنوبية منذ يومين تحت اسم (يالثارات المعتقلين)، هدفها السيطرة على المعبر الحدودي، إذ تم اقتحام فصائل الجبهة للمعبر وتمشيط المخافر والأبنية كلها؛ مؤكداً بأن جبهة النصرة لم تكن طرفاً مشاركاً في المعركة، وبأنها فرضت نفسها مستغلة انشغال الفصائل بتمشيط المعبر، والتقطت بعض الصور لاستخدامها إعلامياً وإثبات مشاركتها في التحرير.

وعن أهمية السيطرة على معبر نصيب الحدودي بيّن الريس بأن المعبر مهم، كونه آخر وجودٍ حدودي لقوات النظام على الحدود الأردنية، ولطالما استخدمه النظام في إذلال المدنيين وإخضاعهم واعتقالهم من قبل قوات الأمن المجرمة، إضافةً إلى الأهمية الاقتصادية للمعبر، والإيرادات الكبيرة التي تدخل خزينة النظام منه؛ مشيراً إلى أنه: "من المبكر الحديث عن تشغيل المعبر وإدارته، خصوصاً أنه معبر مع دولة مجاورة، وهذا الأمر يتطلب التنسيق بيننا وبين المملكة الأردنية الهاشمية".

وفي سياق متصل، استنكر أهالي محافظة درعا والتجمعات الثورية فيها أحداث النهب والسرقة التي تعرضت لها الممتلكات العامة، خصوصاً في المنطقة الحرة ومعبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن، وذلك في أعقاب سيطرة قوات المعارضة عليه في الأول من الشهر الجاري.

وصدرت بيانات رسمية من الفصائل العسكرية والهيئات والمنظمات والمجالس المحلية منددة بالتصرفات "التي لا تمس روح ثورة الكرامة التي قدم الشعب التضحيات الكبيرة في سبيل انتصارها، وتحقيق دولة العدالة والقانون والمساواة"، إذ تم الاتفاق بين الفصائل العسكرية العاملة في مدينة درعا وريفها والهيئات المدنية والمجالس المحلية تحت مظلة دار العدل بحوران.

وتضمن الاتفاق تسليم السائقين المحتجزين لدى الفصائل العسكرية جميعاً إلى دار العدل في حوران خلال مهلة أقصاها 24 ساعة من تاريخ صدور البيان يوم السبت المصادف ٤ نيسان، ليتم تسليمهم إلى ذويهم، وإرجاع كل ما تم أخذه من ممتلكات عامة وخاصة من قبل المدنيين والعسكريين إلى دار العدل في حوران خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ صدور البيان تحت طائلة المسؤولية.

وجاء في البيان أيضاً: "اعتبار منطقة معبر نصيب الحدودي منطقة مدنية محررة تخضع لإدارة مدنية مباشرة من مجلس محافظة درعا، وتتولى قوة شرطية من فصائل الجبهة الجنوبية حماية وحراسة المنشآت من الخارج تكون تابعة للإدارة المدنية، وإخلاء المعبر من كافة الفصائل العسكرية قبل الساعة العاشرة مساءً، وضبط المنطقة الحدودية بشكل كامل، وإنهاء جميع المخالفات؛ تشكيل لجنة قضائية مهمتها تسجيل الدعاوي للأشخاص المتضررين من المعبر، تشكيل لجنة لتخليص البضائع والسيارات التي كانت متواجدة داخل المنطقة الحرة المشتركة وتسليمها لأصحابها بعد إبراز الأوراق الثبوتية التي تؤكد صحة الملكية".

درعا تشيّع 33 مدنياً قضوا في تفجير وقصف في عدة مناطق

سوريتنا برس - درعا

شهدت مناطق متفرقة من درعا الأسبوع الفائت مجازر أودت بحياة 33 مدنياً على الأقل، نجمت عن انفجار سيارة مفخخة في الجيزة في الريف الشرقي، وقصف بالطيران الحربي استهدف منطقتي داعل وكفر شمس في الريف الشمالي.

وأفاد مصدر محلي لـ "سوريتنا" بأن: "13 شهيداً على الأقل قضوا، وجُرح عشرات آخرون نتيجة انفجار سيارة مفخخة في بلدة الجيزة عصر الاثنين في الساحة العامة للبلدة، حيث رُكنت السيارة أمام متجر لبيع الغاز، مما أدى إلى انفجار عنيف".

وأضاف المصدر أن "قوات النظام استهدفت البلدة بالقصف المدفعي بعد انفجار السيارة مباشرة، وأدى ذلك إلى عرقلة عملية إسعاف الجرحى، الذين تراوحت إصاباتهم بين المتوسطة والخطيرة".

وخلّف استهداف مناطق في درعا بالسيارات المفخخة في الآونة الأخير أكثر من 150 ضحية من المدنيين، ويتهم أهالي تلك المناطق قوات النظام بالوقوف خلف تلك العمليات.

وفي السياق نفسه، استهدف الطيران الحربي مدينة داعل يوم الخميس الفائت مخلفاً عشر ضحايا، بينهم ثلاثة أطفال ومثلهم من النساء، إضافةً إلى عشرات الجرحى. وخلّف قصف مماثل على بلدة كفر شمس مقتل عشرة مدنيين، بينهم طفلان وسيدة، وأدى إلى جرح عشرات آخرين.

جدير بالذكر أن قوات النظام صعّدت من عمليات القصف على مناطق درعا وريفها التي تسيطر عليها قوات المعارضة المسلحة، وذلك بعد سيطرة الأخيرة على معبر نصيب الحدودي مع الأردن.

الأدالبة يبدؤون رحلة نزوح قاسية والنظام يمنعهم من دخول مناطق سيطرته

إدلب - فؤاد الأحمر

منذ احتدام المعارك داخل مدينة إدلب قبل سيطرة "جيش الفتح" عليها وطرد قوات النظام، بدأت معاناة أهل المدينة مع النزوح والتشرد، هاربين من قصف قوات النظام الذي تبع سيطرة الكتائب المقاتلة على المدينة، والطيران الذي لا يفارق أجواءها.

ويقول عبد العظيم دويدري - وهو من سكان مدينة إدلب - لـ"سوريتنا": «منذ اللحظات الأولى التي دخل فيها مقاتلو جيش الفتح إلى المدينة طلبوا من المدنيين الخروج من المنازل، والركوب في سيارات البيك الآب التي كانت معهم، فاستقليت أنا وزوجتي وأمي وأولادي السيارة، وتوجهوا بنا إلى مدينة سرمين، وفي هذا الوقت كانت قذائف النظام تنهال على المدينة".

وعمد "جيش الفتح" - بحسب ما أعلن قياديوه - إلى إخلاء المدينة من السكان الذين رغبوا بمغادرتها، في لحظات الاقتحام الأولى، وذلك تجنباً لمجازر ناجمة عن القصف الانتقامي الذي ينفذه النظام بعد سيطرة قوات المعارضة على أي منطقة.

ويضيف الدويدري: "لدى وصولنا إلى سرمين كان هناك حافلات نقل ركاب كبيرة تنقل النازحين إلى القرى المحررة الأخرى، فمنها ما كان متوجهاً إلى سلقين وحارم، ومنها إلى معرة النعمان، وأخرى إلى سراقب، فاخترت الذهاب وعائلتي إلى معرة النعمان، حيث يقيم بعض أقربائي".

و في الوقت الذي كانت فيه الحدود التركية مغلقة، ومنعت قوات النظام دخول نازحي إدلب إلى أي منطقة تابعة لسيطرته في محافظة إدلب، كجسر الشغور وأريحا وفي باقي المحافظات، اختار معظم سكان مدينة إدلب النزوح إلى القرى المجاورة، مثل سرمين وبنّش وسلقين وحارم، الواقعة تحت سيطرة كتائب المعارضة؛ ولا تزال كثير من العائلات تبيت في الجوامع والمدارس، وعائلات أخرى لجأت إلى أقربائها ومعارفها.

ويقول شادي السيّد وهو نازح من حي الضبيط بإدلب: «وصلنا إلى الحدود التركية وكنا على علم أنها مغلقة، لكن توقعنا أن تفتح البوابات للنازحين كما حصل في بداية الثورة، إلا أن ذلك لم يحصل، وعدنا بعد ذلك إلى بلدة سرمدا، وما زالنا حتى اليوم نبحث عن منزل يؤوينا، نبيت الآن عند أقاربنا مع عائلتين نازحتين من المدينة أيضاً".

ويضيف السيّد: "ربما خيار العودة إلى المدينة هو الأنسب، فالحال في مناطق الريف ليس أفضل منه في المدينة، كل المناطق التي تسيطر عليها كتائب المعارضة سواء عند النظام، فهو لا يميز بين عسكري ومدني هنا، والقصف يطال الجميع، أنتظر فقط عودة الاتصالات والمياه للمدينة».

وتوجه قسم من النازحين إلى مخيمات اللجوء على الحدود السورية التركية، كمخيم (أطمة)، منتظرين أن تفتح الحكومة التركية المعابر الحدودية للانتقال إلى الأراضي التركية.

وبالمقابل، أجبرت قوات النظام سكان المدينة الذين يعيشون في الأحياء القريبة من المربع الأمني على الخروج من منازلهم، والتوجه برفقة قوات النظام المنسحبة باتجاه معسكر المسطومة، وهذا ما عزز اتهامات وجهها "جيش الفتح" إلى قوات النظام باتخاذها المدنيين دروعاً بشرية أثناء الانسحاب.

ويقول أحد النازحين من إدلب، ويدعى رمزي دياب، لـ "سوريتنا": "مضى أسبوع على نزوحنا من المدينة، وحتى اليوم لا أعلم شيئاً عن ابني وعائلته، وقد كانوا يسكنون عند مدخل المدنية من جهة معسكر المسطومة، وعلمت من أحد جيران ابني أن عناصر فرع الأمن العسكري أرغموا سكان البناء الذي يسكن فيه ابني جميعاً على الخروج من المنزل والتوجه معهم باتجاه معسكر المسطومة؛ وأتوقع أن يكون ابني حالياً في مدنية أريحا، ولكن الاتصالات الخلوية والأرضية مقطوعة عن أنحاء محافظة إدلب كلها، وهذا ما منعني من التواصل معه».

ولم يتلقّ النازحون أي دعم إغاثي أو مساعدة من أي منظمة أو جمعية إنسانية، بحسب ما أفاد القائمون على منظمات أهلية في القرى القريبة من المدينة، واقتصر الأمر على مساعدة أهالي القرى التي يسكنون فيها.

وفي هذا السياق قال أبو تيسير، وهو نازح من مدينة إدلب، لـ"سوريتنا": "تتحدث بعض القنوات التلفزيونية عن شحنات إغاثية قدمت للنازحين من مدينة إدلب، ولكننا لم نرَ أي شيء على أرض الواقع، يحتاج النازحون إلى كل شيء، من لباس وغذاء ومأوى، فقد خرجنا من بيوتنا بثيابنا فقط".

وحتى الآن، لا يزال كثيرٌ من نازحي إدلب بلا مأوى، فبعضهم نَصَبَ خيماً وبات فيها، وبعضهم الآخر فضّل المخاطرة والعودة إلى منزله، وآخرون لا يزالون يتنقلون بين قرى ريف إدلب، باحثين عن وضع أفضل.

الحولة تحت وطأة الحصار.. مرض وجوع وحرمان ممنهج

سوريتنا برس - رف حمص

يعاني نحو 90 ألف شخص يعيشون في مدينة الحولة بريف حمص من نقص المواد الغذائية والطبية فيها، وتسبَّبَ هذا بعدد من الأمراض لأهالي المدينة المحاصرة منذ ثلاث سنوات، في ظل تقييد دخول المواد الغذائية إلّا من خلال الحواجز ونقاط التفتيش التابعة لقوات النظام التي تحيط بالمدينة.

ويؤكد مسؤول إحدى النقاط الطبية في المدينة، الطبيب إياد الشامي أنّ "معظم الذين يقصدون العيادة في النقطة الطبية يعانون أمراضاً انتقلت إليهم عبر المياه والأغذية الملوثة، أبرزها التهاب الكبد والتيفوئيد، إضافةً إلى أمراض سوء التغذية، الناجمة عن نقص الوارد الغذائي وفقر المتوفر منه بالفيتامينات والعناصر الغذائية الأساسية".

ويشير الطبيب إلى شح المخزون الدوائي المتوفر في النقطة الطبية التي يعمل فيها، ويوضح أن الأدوية القليلة التي تصل بصعوبة تكاد لا تكفي الأعداد المتزايدة من المرضى، وهي تقريباً تغطي نصف الاحتياجات.

وتتوزع الأقسام الطبية العاملة في مدينة الحولة على عدد من المباني، وذلك بسبب محاولات طائرات النظام استهدافها بشكل متواصل، أدت آخرها إلى مقتل شخصين في مبنى قريب من إحدى النقاط الطبية.

وبات إدخال المساعدات والمعونات إلى المدينة أصعب من أي منطقة مجاورة، بحسب ما يقول أهالي الحولة، وذلك بسبب تضييق قوات النظام على حواجزها، وصعوبة الدخول إلى المدينة أو الخروج من منافذ غير التي تسيطر عليها قوات النظام، بسبب الاستهداف المستمر من القناصين.

ويقول الناشط أحمد غياث من حمص: "منذ سنوات لم نستطع الوصول إليها بالسيارات، ولم يُسمح لنا بإدخال الغذاء أو الوقود أو الدواء، والطريق الذي نسميه طريق الموت هو الوحيد المتاح حالياً، وهو طريق وعر وموحل، يقوم بعض المجازفين من المدينة بعبوره، لتأمين بعض الضروريات، ويصاب كثيرون بنيران القناصة، وكثيراً ما يتم الاستعانة بالحمير لجلب المواد عبر هذا الطريق"؛ ويضيف: "هناك أيضاً بُحيرة الحولة، يمكن التنقل خلالها بالقارب، إلا أنها خطرة أيضاً".

وعلاوة على ذلك، تمنع قوات النظام معظم أهالي المنطقة من الذهاب إلى أراضيهم الزراعية القريبة من المنطقة، وفي هذا السياق يقول أبو عمار: "لا أستطيع اليوم الذهاب إلى أرضي، بسبب وجود قناصة، معظم المزارعين تركوا أراضيهم بسبب الخطر، المساحات المزروعة في الحولة باتت محدودة جداً، وبقينا بلا عمل، نعاني الجوع والفقر".

قوات النظام في اللاذقية تشيّع قتلى معارك إدلب

ميس الحاج - اللاذقية

شيعت قوات النظام في مدينة اللاذقية الأسبوع الفائت أكثر من خمسين قتيلاً من عناصرها، قضوا في معارك جرت في مدينة إدلب، ووصلت جثثهم تباعاً إلى مستشفيات المدينة.

وقال الناشط المدني المعارض عمر اللاذقاني لـ "سوريتنا": "إن قوات الأمن نقلت القتلى من المستشفى العسكري بمدينة اللاذقية إلى قراهم في ريفها، إذ زاد العدد عن خمسين قتيلاً قتلوا خلال المعارك الدائرة بين قوات النظام والمعارضة بمدينة ادلب".

وسيطرت قوات المعارضة المسلحة متمثلة بـ "جيش الفتح" على مدينة إدلب قبل نحو عشرة أيام، بعد معارك عنيفة مع قوات النظام، أدت إلى نزوح الآلاف من المدنيين إلى خارج المدينة.

وفي سياق متصل، أكدت مصادر ميدانية في مدينة القرداحة لوسائل الإعلام أن المدينة تسلمت جثث 27 ضابطاً ومقاتلاً في صفوف قوات النظام، قتلوا جميعاً خلال معارك مدينة إدلب.

وأعلنت مصادر إعلامية موالية للنظام عن مقتل العقيد محمد معلم نائب رئيس فرع الأمن العسكري بإدلب، والرائد محمد الشندي رئيس شعبة المعلوماتية في فرع المخابرات الجوية.

الهلال الأحمر ينعي اثنين من متطوعيه في إدلب

سوريتنا برس - إدلب

نعت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري يوم الخميس اثنين من متطوعيها في إدلب، قُتِلا خلال أدائهما واجبهما الإنساني، حسبما أعلنت المنظمة عبر صفحتها الرسمية على "فيسبوك".

وذكرت المنظمة أن المتطوع إبراهيم عيد قُتل مساء الخميس أثناء أداء واجبه الإنساني، وبعد ذلك بساعات قُتل المتطوع في شعبة معرة النعمان محمد أحمد قاموعة.

وأهابت المنظمة بالأطراف جميعاً الحرص على سلامة فرقها واحترام عملهم، ليتمكنوا من أداء مهامهم في مساعدة كل من يحتاج المساعدة بحياد ومن دون تمييز، بحسب ما ورد عبر الصفحة الرسمية للمنظمة على «فيسبوك».

وفي الوقت نفسه أفاد ناشطون أن المتطوِّعَين قتلا جراء قصفٍ بالطيران الحربي، نفّذته قوات النظام على مدينة إدلب يوم الخميس، أودى بحياة عشراتٍ من المدنيين أيضاً.

المحيسني: رفع علم الثورة غير محرم إذا لم يرمز لدولة علمانية

سوريتنا برس - حلب

قال الداعية الإسلامي عبد الله المحيسني إن رفع علم الثورة، وأي راية أخرى، غير محرم ما دام لا يرمز إلى دولة علمانية؛ ورأى أنه من الجهل أن تطلق الأحكام على حَمَلَة الأعلام من خلال ما كُتِب على راياتهم.

جاء ذلك في تغريدة نشرها المحيسني، المعروف بقربه من جبهة النصرة، عبر حسابه على موقع "تويتر". وكتب المحيسني أن الحكم على رفع علم الثورة مبني على المراد منه، وإن أريد برفعه أنه شعار لإسقاط النظام وأنه رمز للثورة المباركة التي تسببت في زعزعة ركن الطاغية، فليس في ذلك محذور شرعي. وذكر المحيسني أنه أطلق التغريدة بسبب كثرة التساؤلات التي وردته حول المشروعية الدينية لرفع راية الثورة.

وكانت مدينة حلب شهدت خلال الأسبوع الفائت مظاهرات خرج فيها أنصار حزب التحرير برفقة مسلحين من بعض الكتائب المقاتلة في المدينة، ورفعوا رايات سوداء كُتب عليها "لا إله إلا الله"، إضافة إلى رايات مماثلة لراية تنظيم "الدولة الإسلامية"، وقاموا بتمزيق أعلام الثورة المعلقة في الشوارع، وطمس المرسوم منها على الجدران، واعتدوا على بعض الناشطين الذين رفعوا علم الثورة في حي بستان القصر.

وبالمقابل، خرج ناشطون في مدينة حلب بمظاهرة رفعوا فيها علم الثورة السورية، مؤكدين أنهم ليسوا ضد أي راية أخرى، إلا أنهم يرفضون إهانة علم الثورة الذي لف أجساد آلاف الشهداء حسب تعبيرهم.

الإعلام التركي يكشف علاقة الأسد بتنظيم نفذ عمليات مسلحة مؤخراً في اسطنبول

سوريتنا برس - اسطنبول

ذكرت وسائل إعلام تركية أن حزب «جبهة حزب التحرير الثوري"، يبحث عن قطعة أرض قريبة من الحدود التركية شمال سوريا، في عين العرب «كوباني»، لإنشاء معسكر مسلح لتدريب عناصره الجدد، مضيفةً أن الأسد يعد من أشد مناصري الحزب، كما يقاتل عناصر من الحزب إلى جانب قوات الأسد في سوريا.

وكان عناصر من الحزب المذكور نفذوا الأسبوع الفائت عملية في مدينة اسطنبول التركية، أسفرت عن مقتل المدعي العام «محمد سليم كيراز" في مقر النيابة العامة في المدينة، كما اعتقلت قوات الشرطة التركية في اليوم التالي أشخاصاً يُشتبه بضلوعهم في تنفيذ هجوم على مديرية أمن اسطنبول، وصلتهم بـ "حزب التحرير الشعبي الثوري" المحظور.

ونشرت صحيفة «صباح» التركية في تقرير لها أن حزب «جبهة حزب التحرير الثوري» طلب من كل من «حزب الاتحاد الديمقراطي - PYD» الكردي، وقوات البشمركة، قطعة الأرض لتدريب عناصره الجدد على حمل السلاح، إذ يسعى إلى تكثيف هجماته بالتزامن مع حديث عن المصالحة الوطنية في تركيا، بعد دعوة زعيم حزب العمال الكردستاني «عبد الله أوجلان» قيادات الحزب إلى عقد مؤتمر لإعلان إلقاء السلاح.

وتضيف صباح أن الـ "PYD" يؤيد منح أرض المعسكر، في حين تعارض قوات البشمركة ذلك بسبب قتال عناصر "جبهة حزب التحرير الثوري" على جبهتين، مما يزيد من فرص خيانتها لحلفائها؛ إذ قاتلت قوات"الجبهة" مع قوات الـ "PYD" في معارك السيطرة على عين العرب، كما تدعم قوات الأسد في سوريا بالعناصر، تحت مسمى «الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون»، المنشق عن «جبهة حزب التحرير الثوري»، والتي يقودها التركي "معراج أورال"، المعروف في سوريا بـ "علي كيالي".

ولفتت جريدة صباح إلى أن القيادات العليا في «الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون» هم أعضاء سابقون في «جبهة حزب التحرير الشعبي الثوري»، إذ انشقوا عنه عام 1980، إلا أنهم يحملون العقيدة الماركسية – اللينينية نفسها، ويعتمدون على العنف والبروباغندا المسلحة، مشيرةً إلى قيام عناصر «الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون» بمجازر منظمة ضد المسلمين في سوريا، إلى جانب قوات الشبيحة، الذين وصفتهم الصحيفة بـ «جزاري البشر».

وانتقدت صباح تغاضي وسائل الإعلام الغربية عن مشاركة كثير من اليساريين الأوروبيين إلى جانب قوات الـ "PYD" في القتال في سوريا، في الوقت الذي تدّعي فيه تسهيل تركيا مرورَ الأجانب للانضمام إلى التنظيمات السلفية .

وزارة الشباب التركية تكرّم طفلاً سورياً ذا سبعة أشهر

وكالات

كرّمت وزارة الشباب والرياضة التركية الطفل السوري ذا السبعة أشهر «محمد مصعب الجزائري» ووالدته، بعد مشاركتهما في جولة تعريفية للطلاب الأجانب بمدينة أنطاكيا جنوبي تركيا، ضمن مشروع «داملا» التابع للوزارة.

وشملت الجولة زيارة إلى عدد من المدارس السورية والتركية، ومخيمات السوريين، ومناطق أثرية عديدة؛ ثم قام المشاركون بزراعة الورود في المقبرة التاريخية في أنطاكيا. واختُتِمت الجولة بزرع شجيرات في مدرسة أبناء الشهداء والآثار في منطقة كرخان.

وكان محمد، الذي لم يتخطّ السبعة أشهر، نجم الرحلة، وحاز على اهتمام الجميع، ولاقى ترحيب النزلاء في دار المسنين، وفي كل دقيقة كان يطلبه أحدهم ليجالسه في حجره، ويلاعبه، ويسقيه الشاي، وكذلك في الأماكن جميعاً؛ بحسب ما ذكر موقع "ترك برس".

عدا أن الفتيات من أعضاء فريق داملا كُنّ الأكثر تعلُّقاً به، فقد قضى معهنّ أسبوعاً من عمره، فأحببنه كثيراً وأحبهنّ. وكان يلقاهن في الصباح بالعناق والقبلات، ويشاركهنّ الطعام وينام في غرفهن؛ كما كان محمد يشارك الجميع في النشاطات، ويزرع البسمة والبهجة في المكان الذي يحلّ فيه.

وتعلم أن يتكلم بعض الكلمات الصينية والروسية والتركية، التي كان يرددها وراء الفتيات. ويقول أحد المشاركين: "إنّ صداقةً خاصة من نوعها نشأت بين المشاركين وبين الطفل محمد، مفتاحها الضحكات ونظرات محمد البريئة".

وفي يوم الاحتفال فازت صورته وهو يجلس في حضن رجل مسن بثالث أفضل صورة، وتمّ تكريمه كأصغر مشارك بميدالية من مشروع داملا في وزارة الشباب والرياضة التركية، كما كُرّمت والدته على مشاركتها، وأُعطِي شهادة مشارك بعد أن استحقّ أن يكون مشاركا متميزا.

الطّريف في الأمر أنّ الطّفل محمد استلم شهادته لحظة نومه، وكأنّها أتت بعد جهد وتعب بالنسبة إليه، ليفرح بها في صباح اليوم التالي أشدة فرحة.

الأمن المصري يمنع الائتلاف من إقامة مؤتمر صحفي في القاهرة

سوريتنا برس - القاهرة

أعلن رئيس اللجنة القانونية في الائتلاف الوطني السوري هيثم المالح أن أجهزة الأمن المصرية ألغت مؤتمراً صحافياً كان من المقرر عقده في القاهرة يوم الخميس للحديث عن نتائج القمة العربية في شرم الشيخ، والاحتجاج على عدم دعوة الائتلاف إلى المؤتمر.

وكان الائتلاف أعلن أن المالح سيتحدث عن رؤية الائتلاف للبيان الختامي الصادر عن القمة العربية الدورية الـ٢٦، التي عقدت في منتجع شرم الشيخ بمصر مؤخّراً، وعن الدور الإيجابي للمملكة العربية السعودية المتمثل بكلمة وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، وعن انتهاكات نظام الأسد في سورية.

وقال المالح، بحسب ما نقلت عنه صحيفة "الحياة"، إنه "طلب لقاء العربي بعد منع سلطات الأمن المصري إقامة مؤتمر صحافي كانوا قد أعدوا له في مقر الائتلاف من أجل وضع أجهزة الإعلام المصرية في صورة التطورات الجارية على الأرض".

وأضاف المالح أنهم فوجئوا باتصال من الأجهزة الأمنية يطلب منهم إلغاء المؤتمر الصحافي، وهو ما تم بحثه مع العربي، إضافة إلى منع الائتلاف من المشاركة في أعمال قمة شرم الشيخ، التي كان الائتلاف ينتظرها من أجل إيصال صوته وصوت الثورة السورية إلى القادة العرب المجتمعين في شرم الشيخ.

وعدّ المالح أن هذه التطورات تصب في مصلحة نظام الأسد، وتضر بالائتلاف، الذي من حقه المشاركة في القمة وفقاً لقرارات الجامعة، وهو الأمر الذي لم تلتزم به مصر؛ لافتاً إلى أن العربي أبلغه نيته بذل الجهود كلها فيما يتعلق بوضع الائتلاف، لكن هذا الأمر جاء متأخراً، بعد أن انتهى المؤتمر، وفوتوا على الائتلاف فرصة أن يوصل آمال الشعب السوري إلى القادة العرب في قمتهم.

سوريون عالقون في اليمن يوجهون نداء استغاثة لإجلائهم

سوريتنا برس - اليمن

وجّه مواطنون سوريون في اليمن نداء استغاثة إلى المنظمات الإنسانية الأممية، مطالبين بتأمين طريق آمن لإجلائهم من مناطق الصراع في البلاد.

ونقلت وسائل إعلام أن معظم السوريين في اليمن عالقون في مدينة مأرب في مناطق جبلية وعرة ومحاطة بالجبال، تُعدّ ساحة حرب حقيقية، عدا عن كونها مستهدفة بقصف "عاصفة الحزم"، لوجود العديد من النقاط العسكرية التابعة لجماعة "الحوثي" فيها.

ونقلت وسائل الإعلام عن طبيب سوري من العالقين في صنعاء قوله: "حتى الباكستان والهند وجيبوتي وجزر القمر والسودان، وحتى الصومال وغيرها من تلك الدول، أُجلت عمّالها البسطاء ورعاياه من اليمن، بالتنسيق مع دول الجوار، في حين تُرِكَ الأطباء والمهندسون السوريون وغيرهم من المقيمين هنا - وعددهم ليس بالقليل - لمصيرهم المجهول".

وكان الائتلاف السوري قد أعلن يوم الجمعة الفائت أن نحو خمسة آلاف سوري معارض للنظام عالقون في اليمن، وحياتهم معرضة للخطر؛ ودعا إلى إنقاذ حياتهم وتأمين خروجهم إلى الدول التي تقبلهم.

وأوضح عضو الهيئة السياسية للائتلاف وأمينه العام الأسبق بدر جاموس أن المعارضين العالقين في اليمن "قد تقطّعت بهم السبل، وحياتهم معرضة للخطر نتيجة الحرب والانفلات الأمني الذي سببته مليشيات الحوثيين".

وكان عدة آلاف من السورين لجؤوا إلى اليمن بعد نزوحهم من سوريا خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى جالية سورية كانت موجودة هناك. ويبلغ عدد اللاجئين السورين المسجّلين في اليمن لدى المفوضية العامة للاجئين السورين 25 ألف لاجئ.

تنظيم "الدولة" يفرض التعليم الإلزامي بدير الزور، والأهالي يفضلون التسرب لأطفالهم

سوريتنا برس - دير الزور

أصدر ديوان التعليم، التابع لتنظيم "الدولة الإسلامية" في دير الزور، قراراً فرض بموجبه إلزامية التعليم الابتدائي في المدارس، وتم تعميم القرار في الأسبوع الفائت، وإلصاق نسخ منه على الجدران في الأماكن العامة وعلى أبواب المدارس في مدينة دير الزور وريفها.

وقال مدرسٌ في إحدى مدارس ريف دير الزور لـ"سوريتنا": "إن إلزامية التعليم، حسب ما أقر التنظيم، تشمل الأطفال الذين بلغوا سن دخول المدرسة في مرحلة التعليم الابتدائي" لافتاً إلى أن التنظيم أنذر الأهالي الذين يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس بالعقاب ودفع غرامة مالية، لم يحدد قيمتها.

وأكد ناشطون في المدينة والريف أن عناصر من تنظيم "الدولة" داهموا بعض الأماكن التي يعمل فيها أطفالٌ في سن التعليم الإلزامي، وقاموا باصطحابهم إلى المدارس. وجاء ذلك بعد فشل محاولات التنظيم في السيطرة على عملية التعليم في المناطق التي يسيطر عليها في الريف والمدينة، مما دفعه إلى اتخاذ العديد من القرارات الارتجالية، التي يستحيل تطبيقها.

أم مصطفى - وهي سيدة من دير الزور - ترى في قرار تنظيم "الدولة" الأخير في إلزامية التعليم "محاولة لتنشئة الأطفال بشكل يتناسب مع فكر التنظيم وتوجهه، وتهيئتهم ليكونوا عناصر في صفوف التنظيم من خلال المناهج التي يقدمها".

ولكن أم مصطفى، في الوقت نفسه، تعدّ تطبيق هذه السياسية مستحيلاً، وذلك لعدة أسباب، على رأسها أن «داعش» لم تعمل على تجهيز مدارس كافية يمكن أن تستوعب العدد الهائل من الطلبة في المدينة والريف، وحتى في حال أمّنت ذلك - وهذا مستبعد - فلن يتحقق لها ما تريد، بسبب رفض الأهالي وجودَ داعش وسيطرتها؛ إضافةً إلى أن المدارس التابعة للتنظيم لا تقدم شهادة مُعترفاً بها في المرحلة الابتدائية؛ هذا عدا عن عمالة الأطفال، وهي سبب من أسباب التسرب من المدرسة، ولا شيء يوحي، بحسب تعبيرها، بأن داعش يمكن أن تحسّن من أوضاع هؤلاء المعيشية".

ومن جهة أخرى يؤكد ناشطون أن المدارس التي تشرف عليها داعش بشكل مباشر لا تلقى إقبالاً من المواطنين في الريف والمدينة، خوفاً على أبنائهم من الانجرار

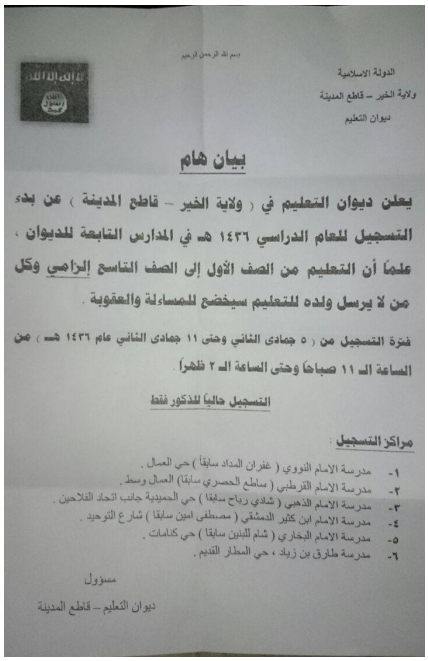

الدولة الاسلامية
ولاية الخير – قاطع المدينة
ديوان التعليم

بيان هام

يعلن ديوان التعليم في (ولاية الخير – قاطع المدينة) عن بدء التسجيل للعام الدراسي ١٤٣٦ هـ في المدارس التابعة للديوان ، علماً أن التعليم من الصف الأول إلى الصف التاسع إلزامي وكل من لا يرسل ولده للتعليم سيخضع للمساءلة والعقوبة .

فترة التسجيل من (٥ جمادى الثاني وحتى ١١ جمادى الثاني عام ١٤٣٦ هـ) من الساعة الـ ١١ صباحاً وحتى الساعة الـ ٢ ظهراً .

التسجيل حالياً للذكور فقط

مراكز التسجيل :

١- مدرسة الامام النووي (غفران المداد سابقاً) حي العمال .
٢- مدرسة الامام القرطبي (ساطع الحصري سابقاً) العمال وسط .
٣- مدرسة الامام الذهبي (شادي رباح سابقاً) حي الحميدية جانب اتحاد الفلاحين .
٤- مدرسة الامام ابن كثير الدمشقي (مصطفى امين سابقاً) شارع التوحيد .
٥- مدرسة الامام البخاري (شام للبنين سابقاً) حي كنامات .
٦- مدرسة طارق بن زياد ، حي المطار القديم .

مسؤول
ديوان التعليم – قاطع المدينة

نحو التطرف. ومع قلة البدائل المتوفرة، يصبح آلاف من أطفال المدينة في مهب الحرمان من التعليم في الوقت الحالي، وفي المستقبل القريب.

تنظيم "الدولة" يحتل منازل معارضيه، وغموض يكتنف مصير المعتقلين منهم

سوريتنا برس - دير الزور

يشن تنظيم "الدولة الإسلامية" حملة اعتقالات ضد عناصر الجيش الحر السابقين، شملت أيضاً المقاتلين الذين أعلنوا "التوبة عن قتال التنظيم" في دير الزور، وتم العفو عنهم في بداية سيطرة التنظيم على المدينة، إضافة إلى مصادرة منازلهم ومنازل المقاتلين من الحر، الذين قضوا في معارك ضد التنظيم سابقاً.

أم محمد من ريف دير الزور الغربي، زوجة قيادي في الجيش الحر قُتل أثناء المعارك مع التنظيم، قالت لـ "سوريتنا": "كان زوجي من القادة الذين عُرفوا بشراسة قتال التنظيم، وقدّر له أن يستشهد في معركة بين الحر والتنظيم".

وتابعت أم محمد: "بعد سيطرة التنظيم ودخوله قريتنا قام عناصره بمضايقتنا عدة مرات، إلى أن قرر شرعيو التنظيم إخلاء المنزل الذي يأوي أطفالي السبعة، أبلغونا أن المنزل ملكٌ للدولة الإسلامية، وأن صاحبه مرتد؛ ومنذ ثلاثة أشهر نسكن غرفةً في منزل شقيق زوجي، بعد الاستيلاء على منزلنا".

حال أم محمد ليس بأفضل من حال المئات من عائلات دير الزور، فالتنظيم صادر منازل عناصر وقيادات الجيش الحر والفصائل التي واجهت التنظيم جميعاً، وطالت الحملة أكثر من 200 منزل وعائلة.

بديع محمد، الناشط الحقوقي من دير الزور، قال لـ "سوريتنا": "إن حملة المصادرة بدأت منذ ثلاثة أشهر، ومستمرة إلى يومنا هذا، وقد بلغ عدد المنازل المصادرة 200 منزل على الأقل، إذ أبلغ التنظيم قاطنيها بإخلائها باعتبارها أملاكاً عامة للدولة الإسلامية".

وأضاف محمد: "يعمد التنظيم إلى منع أصحاب هذه المنازل من أخذ متاعهم الموجود في داخلها، وبعد إخلائها يكتب عليها: (ملك خاص بالدولة)، وبعد فترة قام بتسليم هذه المنازل إلى عناصره القادمين من خارج سوريا، أو ما يعرف بالمهاجرين، الذين أقاموا فيها مع عائلاتهم".

مصير مجهول للمقاتلين المعتقلين من قبل التنظيم:

وفي الوقت الذي ينفّذ فيه التنظيم عمليات إعدام لمقاتلين سابقين في الجيش الحر وفصائل أخرى، كان آخرها الأسبوع الفائت، وقد طالت سبعة أشخاص بينهم أمير سابق في جبهة النصرة؛ يكتنف مصير المعتقلين من هؤلاء لدى التنظيم غموضٌ يسبب قلقاً دائماً لذوي المعتقلين.

ويروي أبو عيسى من دير الزور لـ "سوريتنا" قصة ابنه المعتقل لدى التنظيم قائلاً: «كان ولدي من عناصر الجيش الحر الذين قاتلوا التنظيم، قبل سيطرة التنظيم على المدينة، تمكنت من إجراء صلح بين ابني والتنظيم عن طريق وسائط عشائرية، وخضع لمعسكر شرعي (معسكر توبة)، وبعد المعسكر أعطى شرعيُّ التنظيم ابني عيسى الأمان".

ويتابع أبو عيسى: "قبل أشهر تم اعتقال ولدي من الشارع، ولم نعرف عنه شيئاً منذ تاريخ اعتقاله، على الرغم من سؤالنا المتكرر عنه، ومراجعة فروع التنظيم في مناطق سيطرته جميعاً في سوريا"

ويَعدُّ التنظيمُ مقاتلي الجيش الحر والفصائل المعارضة له نواةَ خطر تهدد وجوده في حال حدوث أي بوادر ثورة عشائرية، كما حدث في مناطق عشيرة الشعيطات، أو في حال حدوث عودة للفصائل التي خرجت من دير الزور إلى إدلب و القلمون ودرعا.

ويقول الرائد أبو علي من دير الزور: "إن عدد المعتقلين من عناصر الجيش الحر والكتائب الإسلامية تجاوز الألفي معتقل من مختلف أرجاء دير الزور، ويتكتم التنظيم على أماكن اعتقالهم، ويمتنع عن كشف مصيرهم، تاركاً ذلك لساحات المدينة، التي تشهد مؤخراً عمليات إعدام لهؤلاء".

الحسكة مقطعة الأوصال بين القوى المسيطرة، والأهالي يدفعون الثمن

الحسكة - عدنان أبو كنان

تحولت مدينة الحسكة في الآونة الاخيرة إلى مدينة مقطعة الأوصال، وتعددت الجهات التي تفرض سيطرتها عليها، وتعددت الولاءات، وقُسِّمت إلى أحياء، بعضها يتبع للنظام، وآخر يرزح تحت حكم المليشيات التابعة لنظام الأسد، وأحياء تحكمها الوحدات الكردية.

وفي أعقاب تفجيرات حي المفتي، التي أودت بحياة نحو 90 مدنياً وإصابة 140 آخرين على الأقل، قطعت "وحدات حماية الشعب" الكردية، التي تسيطر على الحي، كامل طريق المستشفى الوطني عبر مؤسسة المياه، والذي يمر بحي العزيزية، وذلك بإقامة سواتر ترابية. كما عمدت "الوحدات" إلى قطع طريق السد المؤدي الى الحي العسكري وباتجاه حي غويران من الجهة الشرقية للمدينة، وبذلك يكون هذا الحي معزولاً بشكل كامل عن باقي الأحياء.

وأغلقت "الوحدات" الشوارع المؤدية الى حي المفتي والصالحية كلها، في وقت أبقت على مدخلين فقط لمرور السيارات، وعززت من حواجزها على مداخل كل حي.

وائل شاب في الثلاثين من العمر، موظف في إحدى الدوائر الحكومية، وهو من حي العزيزية؛ يقول لـ "سوريتنا": "باتت معاناتنا كبيرة بعد أن عزلت وحدات حماية الشعب الحي عن باقي أحياء المدينة، ومنعت دخول السيارات وحافلات النقل إلى الحي إلا من خلال بعض المنافذ القليلة".

وأضاف وائل: "تضاعفت المسافة التي نقطعها إلى أعمالنا كل يوم، إذ يسير سكان الحي مسافات طويلة على الأقدام حتى يصلوا إلى أقرب موقف سيارات، ناهيك عن الحواجز التي اكتظت بها المدينة، والتي باتت تشكل مصدر رعب للمارة عقب موجة التفجيرات التي شهدتها المدينة، وبهذا يجب علينا أن ندفع كامل الراتب كأجور نقل للوصول الى أعمالنا".

وانتشرت في أعقاب التفجيرات الأخيرة في الحسكة إشاعات تتحدث عن احتمال استهداف أحياء مدينة الحسكة بتفجيرات أخرى، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على حياة المدنيين هناك، وتوقف كثيرٌ من الأهالي عن إرسال أطفالهم إلى المدارس نتيجة لذلك.

وتقول أم أسامة - وهي من سكان الحي - لـ "سوريتنا": "أصبح من العسير علينا إرسال أطفالنا إلى المدارس، وبات الخوف يلازمنا طوال الفترة التي يغيب بها أولادنا عن المنزل، حتى وإن كانوا في المدرسة، فقد طالت يد الغدر عشرات الأبرياء في التفجيرات الأخيرة، معظمهم من الأطفال".

وترى أم أسامة أن التفجيرات في الآونة الأخيرة، لم تعد تميز بين عسكري ومدني، وتحدث في معظم أحياء المدينة، وتحول عددٌ كبير من المدارس إلى مقار عسكرية، الأمر الذي يشكل مصدر خطر على الأطفال.

وليس الحال في الأحياء التي يسيطر عليها النظام والمليشيات التابعة له بأفضل من باقي المناطق، إذ يتعذر على المدنيين الوصول إلى مركز المدينة إلا سيراً على الأقدام، فقد أغلقت قوات النظام شارع القامشلي المؤدي إلى ساحة السوق، وشارع المركز الثقافي، والمجمع الاستهلاكي، إضافةً إلى شارع الملعب البلدي، والطريق بين السوق ومنطقة الناصرة، لذلك تضاعفت المسافة التي يجب أن يقطعها الناس إلى أضعاف ما كانت عليه سابقاً.

"سليمان"، سائق سيارة أجرة، يرى أن العمل داخل المدينة بات شاقاً عليه، ويقول: " قُطِعت الطرق جميعاً نتيجة الحواجز والسواتر الترابية والإسمنتية، وأصبحت لقمة العيش محفوفة بأشكال الخطر جميعاً؛ مدينة مقطعة، تحكمها مزاجيات يجب أن نتأقلم معها كلها، لكل جهة قانونها الخاص، ونحن لا حول لنا ولا قوة".

تجدر الإشارة إلى أن مدينة الحسكة تخضع لسيطرة النظام والقوات الكردية في القسم الشمالي منها، وترزح المدينة تحت حصار خانق من الجهات جميعاً، عمل النظام على عزلها عن المناطق الثائرة بشتى الوسائل.

"الإدارة الذاتية" تستنزف شباب الحسكة في خدمة إلزامية لدى قواتها

سوريتنا برس - الحسكة

شنت قوات الأمن الداخلي "الأسايش" التابعة لـ "الإدارة الذاتية" في منطقة الجزيرة ومناطق أخرى شمالي سوريا، حملة اعتقالات طالت عشرات الشبان المطلوبين للتجنيد الإجباري في القوات التابعة لـ "الإدارة الذاتية" من أبناء تلك المناطق، تراوحت أعمارهم بين 18 و30 عاماً من المكونات الاجتماعية كافة.

ويقول عبد الرحيم - وهو شاب كردي سوري، من مدينة عامودا شمال شرق سوريا - لـ "سوريتنا": " تعرضت للاعتقال من قبل الأسايش على أحد الحواجز في مدينة عامودا، لم أكن الوحيد ممن شملته تلك الحملة، إذ اعتُقل العشرات من الشبان معي".

ويضيف عبد الرحيم "بعد أن تم تجميع عدد من المعتقلين - وهم من مختلف المكونات الاجتماعية - في مكان يتبع لقوات الأسايش في مدينة عامودا، تم سوقنا إلى أحد مراكز التدريب في المنطقة، تسمى (تل بيدر)، وهي منطقة واقعة شمال مدينة الحسكة، وقريبة من بلدة الدرباسية الحدودية".

وأشار عبد الرحيم "بعد أكثر من ثلاثة أشهر انتهت المرحلة الأولى من التدريب، وحصلت على إجازة، وفور وصولي إلى قريتي اتفقت مع مهرب لإيصالي إلى تركيا، وبعد محاولات عدة حالفني الحظ بتجاوز الحدود، إذ لا يمكنني الاستمرار في صفوف هذه القوات لمعرفتي التامة بما ينتظرني".

ويدرك معظم أهالي تلك المناطق حجم المخاطر التي تلف مصير من يدخل في هذه التشكيلات العسكرية، كونها تنتهي بهم إلى جبهات القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية، في العديد من نقاط المواجهة المنتشرة في المحافظة.

وتنقسم القوات التابعة للإدارة الذاتية إلى ثلاثة أجنحة، هي: "الأسايش - وحدات الحماية الشعبية - وحدات حماية المرأة"، لكل منها قيادة خاصة. عملت هذه الإدارة على تشكيل قوات عسكرية، تكون عماد جيش يتبع لها، يتشكل من الشبان الذين يخضعون لمعسكرات تدريبية منتشرة في عدة مناطق من الحسكة.

علي شاب عربي من قرى مدينة الحسكة، طالب جامعي أنهى امتحاناته الفصلية في مدينة دير الزور، وعاد ليقضي عطلته مع أفراد أسرته، اعتقلته قوات الأسايش على مدخل المدينة، واحتجزته بعد أخذ بطاقته الشخصية، ثم أخلي سبيله بعد تدخل أشخاص ذوي نفوذ لدى القوات الكردية.

يروي علي قصته لـ "سوريتنا" قائلاً: "أنا أكبر إخوتي، أدرس هندسة البترول في جامعة الفرات في دير الزور، أملك مصدقة تأجيل دراسية، وعلى الرغم من ذلك أنزلوني على الحاجز ولم تنفع أي وسيلة معهم".

ويضيف علي: "قامت والدتي بالتوسط لدى أحد الأصدقاء الأكراد لفك احتجازي ومنع سوقي إلى معسكرات الإدارة الذاتية، وبعد محاولات حثيثة أخلي سبيلي من دون أن

يعطوني هويتي، وأنا الآن متوارٍ عن الأنظار، ريثما أتمكن من الحصول على بطاقة شخصية جديدة".

ورأى علي أن هذه الحملة تدخل في إطار إفراغ المنطقة من أهلها، مشيراً إلى أن الحملات مستمرة في ظل عدم تمكن النظام من سوق الشباب إلى جبهات القتال، وتقوم هذه القوات بالنيابة بسد النقص الذي خلفه تخلف الشباب عن السوق إلى الخدمة الإلزامية في صفوف قوات النظام.

وكانت الإدارة الذاتية قد أصدرت قانوناً خاصاً بهذا الشأن بتاريخ 13 / 7 / 2014، تحت مسمى "قانون الدفاع الذاتي"، وورد فيه أن واجب الدفاع الذاتي يُعدُّ واجباً اجتماعياً وأخلاقياً، يشمل المكونات الاجتماعية جميعاً، ومن هذا المنطلق يتوجب على كل أسرة من أسَر المقاطعة أن تقدم فرداً من أفرادها للمشاركة في أداء واجب الدفاع الذاتي، والمكلفون بأحكام هذا القانون هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة من الذكور، أما الإناث فيكون التزامهن به طوعياً.

فلاحو الزبداني يناضلون للحفاظ على زراعتهم

الزبداني - شهد نجم

مصائب أهالي الزبداني بريف دمشق لم تقتصر على الموت والدمار الذي يطال البشر والحجر، نتيجة القصف والحصار، بل تعدت ذلك ليطال الجفاف سهول المدينة الزراعية، التي تعد مصدراً أساسياً لدخل أهالي الزبداني.

ونتيجة للحصار الخانق الذي ترزح تحته المدينة، تعاني الأراضي الزراعية المحيطة بها وبمضايا وبقّين، من نقص حاد بالأسمدة والري اليد العاملة التي تعتني بها، وقد دفع انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق السهل فلاحي الزبداني ومضايا وبقين إلى اللجوء استخدام الوقود لإخراج المياه من الآبار، في ظل تجاوز سعر الليتر الواحد من المازوت 300، وصعوبة تأمينه حتى بهذه الأسعار المرتفعة.

ويقول أحد المزارعين في سهول الزبداني لـ"سوريتنا": "إن سقاية الدونم الواحد من الأرض المزروعة بالأشجار المثمرة، تحتاج إلى ما يقارب ثلاثة ليترات من المازوت، وهذه العملية يجب أن تتكرر مرة كل أسبوع على الأقل، لكي تبقى الأشجار حيّة".

وعلاوة على ذلك، تمنع قوات النظام دخول الأسمدة اللازمة لتغذية الأرض، وذلك بحجة استخدامه في تصنيع العبوات الناسفة، ما دفع الفلاحين إلى استخدام السماد الطبيعي المتوافر بكميات قليلة.

وفي هذا الصدد يوضح فلاح آخر: "نضطر لاستخدام السماد الطبيعي بسبب عدم توافر الأسمدة الصناعية، وتسبب الأسمدة الطبيعية انتشار الحشرات وأمراض في المحيط القريب جداً، ومن الضروري استخدام المبيدات الحشرية بعد رش السماد الطبيعي، وهي غير موجودة أيضاً، لذات الأسباب التي تمنع إدخال السماد المصنّع".

ولا تتوقف معاناة الفلاحين في تلك المناطق عند هذا الحد، حيث تمنع قوات النظام المنتشرة على الحواجز معظم الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم إلا بعد تقاضي مبالغ مالية تفوق طاقة المزارع، أو تقوم باستهدافهم أثناء عملهم فيها.

في ظل إجبار حواجز الجيش المنتشرة الفلاحين على عدم الوصول إلى حقولهم، بسبب الاستهداف العشوائي لهم، وقد استشهد بعض منهم في أثناء العمل في الحقول، وكذلك تكليفهم مبالغ ضخمة للسماح لهم بإدخال المواد اللازمة للعناية بالأشجار وإخراج المحصول، الذي يفقد صاحبه جزءاً منه على تلك الحواجز.

ويقول فلاح من منطقة مضايا: "على أن أدفع رسم عبور على كل حاجز أمر من خلاله كي أصل إلى أرضي، إذا جمعت تلك المبالغ في نهاية الموسم، قد تتجاوز ما أحصل عليه من أرباح العمل في الزراعة، وتتصاعد تلك المبالغ عندما نجني المحصول وننقله عبر الحواجز لتسويقه في المدينة".

وفي الوقت الذي تندلع فيه اشتباكات بين قوات النظام وكتائب المعارضة في المنطقة، يصبح من المستحيل على المزارع الوصول إلى أرضه، ويتسبب ذلك بنشوب حرائق تلتهم الأراضي بمحاصيلها في المناطق القريبة، ناهيك عن الأشجار التي يضطر أصحابها إلى قطعها لاستخدامها في التدفئة شتاءً.

تذبذب أسعار البنزين في سوريا وانحسار في توفره

سوريتنا برس

تختلف أسعار مادة البنزين اليوم بين المدن السورية، ويسجل السعر النظامي لليتر الواحد منه 120 ليرة سورية، فيما يباع في دمشق بـ 130، ويصعب توفره. ويصل سعره في السوق السوداء في حلب إلى 165 ليرة، فيما يتجاوز الألف في العديد من المناطق السورية المحاصرة، كغوطة دمشق. ويعتمد السوريون على مادة البنزين بشكل أساس كوقود للسيارات وتشغيل المولدات الكهربائية المنزلية.

ونشرت شركة «AIRINC» مطلع الشهر الماضي احصائية بمتوسط أسعار البنزين في دول العالم، وتبيّن من خلالها أن سعر غالون البنزين السوري، والذي قُدّر بـ 2. 73 دولار أميركي، يقارب سعره في الولايات المتحدة الأمريكية، ويفوق سعره في دول الخليج وإيران والعراق ومصر والجزائر. وجاءت سوريا ثاني أغلى دولة عربية بسعر البنزين، بحسب الإحصاءات المنشورة. في حين سجلت الأردن السعر الأعلى بين الدول العربية.

وقد خفضت حكومة النظام سعر الليتر الواحد حوالي عشر ليرات منتصف الشهر الماضي، بعد أن كان بـ 130 ليرة. التخفيض الأخير هو الثالث خلال الأشهر الستة الماضية، بعد أن سجّل سعر البنزين قفزة بداية السنة الماضية.

وأشار المتخصص الاقتصادي (علي عبد النور) إلى أنّ «الحكومة السورية كانت قد حررت أسعار معظم المحروقات مع اشتداد الأزمة الاقتصادية، وربطتها بالمتغيرات العالمية لأسعار النفط، وهو ما يتسبب بتعديل هذه الأسعار بين فترة وأخرى». وكشف أن التخفيض الأخير جاء إثر تراجع أسعار النفط العالمية.

من جهته، أشار عبد الغني عطار - وهو أحد تجار السيارات - إلى الانحسار الكبير الذي طال تجارة سيارات البنزين في سوريا، خصوصاً سيارات البيك آب التي تعمل على البنزين، وأضاف: «لا تقف المشكلة عند السعر المرتفع للبنزين، المشكلة الحقيقية هي عدم توفره بشكل دائم في العديد من المدن، فسعره بالسوق السوداء أكبر بكثير. معظم أصحاب السيارات يضطرون لدفع الرشاوى في محطات الوقود ليستطيعوا تعبئة خزانات سياراتهم، فيما يضطر آخرون إلى ركنها في المحطات والانتظار لأوقات طويلة، تصل إلى أيام»، وتابع: «بات العبء المادي للسيارة على السوري أكبر من الحاجة إليها، وبات أقصر مشوار يكلف 500 ليرة على الأقل، لذا توجه كثيرون إلى استعمال وسائل النقل العام، وعزفوا عن شراء السيارات».

صور ضحايا التعذيب في سجون الأسد
حملات استنكار إعلامية وعائلات تعيش هول الفاجعة

سوريتنا - عبير آغا

الصور التي وثقت قتل 11 ألف سوري تحت التعذيب في سجون الأسد، والتي سُرّبت على يد المصور المنشق المعروف بالقيصر، هزّت السوريين جميعاً، وأفجعت عائلاتهم التي عاشت لسنوات على أمل أن يعود أبناؤها المعتقلون.

عائلة (سرور) كانت كبرى العائلات المنكوبة، بعد نشر الصور، إذ اكتشفت الوالدة أنّ أبناءها الخمسة قتلوا تحت التعذيب في سجون الأسد، وباتوا إلى جانب أخيهم الذي تم إعدامه ميدانياً في وقت سابق من قبل قوات النظام؛ وينحدر الشهداء الستة من بلدة معربا في ريف درعا. الصدمة المفجعة التي أصابت العائلة بعد اكتشاف صورهم تسببت بوفاة الوالدة، التي لم تحتمل أن تُفجع بأبنائها الخمسة في يوم واحد.

من جهته، يشير عبد الإله إلى أنّ "صدمته كانت كبيرة عندما رأى صورة أحد زملائه السابقين في السجن بين صور الضحايا، كنت أعرف أنه قُتل لكنني لم أرَ صورة جثته إلا مؤخراً، أتخيل نفسي مكانه، وأتساءل: لماذا اختارني اللّه لأخرج واختاره ليُقتل بهذه الطريقة البشعة؟"، ويضيف: "كان طبيباً، وكانت تهمتُه العمل في مستشفى ميداني ومداواة الجرحى. بقي ثلاثة أشهر في المنفردة، قبل أن يأتي إلى المهجع ويتخذ مكاناً بجانبي، لم يكن قادراً على الحركة بسبب الجروح والانتانات التي أصابت جسمه إثر عمليات التعذيب الوحشية، باتت حالته الصحية تسوء كثيراً"، ويتابع: "ذات يوم جاء السجان وطلب ممن وضعهم الصحي سيئ جداً أن يأتوا معه، فذهب معهم، وعلمنا في اليوم التالي أنهم قاموا بقتلهم".

وكانت صورة الشهيدة (رحاب العلاوي) الأشهر بين الصور، لما كان لها من تأثير صادم في الناس، فقد نبّهت العالم إلى أن الجرائم التي تقوم بها قوات الأسد في السجون لا تستثني أحداً، وتطال شابات سوريات. كانت رحاب قد اعتُقلت من بيتها في بداية 2013، من قبل عناصر داهمت بيتها ليلاً، وهي طالبة هندسة مدنية من مدينة دير الزور، وعُرفت بانخراطها بالأعمال الإغاثية للمنكوبين في سوريا، واتُّهمت بالتنسيق مع قوات المعارضة في دمشق. وكانت عائلتها قد كشفت أنهم اضطروا إلى دفع ملايين الليرات مقابل وعود بإطلاق سراحها، لكن من دون جدوى. ونشرت السورية آية الاتاسي على صفحتها قائلة: "عندما مرّت صورة الفتاة أمامي ظننت أنها نائمة للوهلة الأولى، مجرد تخيل امرأة تموت تحت التعذيب في سجون الأسد تجعلني أشعر أننا في عالم سافل، بلا أيّ قيم إنسانية أو أخلاقية، كم كنت أتمنى لو أنها كانت نائمة حقاً".

أما عائلة خالد، فقد فُجعت بابنها المفقود منذ سنتين ونصف السنة، لم تعرف العائلة أن ابنها من المعتقلين، كان مصيره مجهولاً، بعد أن حاولت إحدى الجهات المجهولة ابتزازهم وادّعت أنها من قامت باختطافه، وأخذت المال من دون أن تعيده إليهم. يقول أبو خالد: "إنه ابني البكر، كان يعمل بالتجارة وسافر مع بعض البضائع إلى لبنان، اختفى على الطريق ولم نعلم عنه شيئاً منذ ذلك الحين، حتى اتصلوا بنا، طلبوا أن نضع لهم مليوني ليرة في مكان معين، لم أملك خياراً آخر، أخذوا المال من دون أن يُعيدوه"، ويضيف: "لم ينخرط ابني في أي عمل سياسي، وهو ما يؤكد تعامل القوات الأمنية مع الشبيحة الذين يقومون بالاختطاف من أجل المال".

السوريون ليسوا أرقاماً:

بادر عدد من الناشطين السوريين إلى إطلاق حملة اتخذت شعار "السوريون ليسوا أرقاماً"، وأشارت إدارة الحملة إلى أنّ ملف صور الشهداء تحت التعذيب من أقوى الملفات التي تدين النظام قضائياً، وهو وثيقة قويّة، خصوصاً للسوريين الذين يحملون جنسيات غير سورية، إذ يمكن لبلدانهم أن تقوم برفع دعاوٍ قضائية على النظام السوري وتدينه.

وقام المشاركون فيها بنشر صورهم الشخصية وكتابة أرقام على جبينهم، لتحاكي الصور المنشورة للضحايا. ويفسر صالح: "لأننا جميعاً مشاريع اعتقال وشهداء تحت التعذيب يجب أن ندافع عن كل من يمكن أن يكون رقماً"، وتقول هيام: "لم نخلق لنكون جثثاً مرقّمة".

وقدمت الحملة العديد من الصور بشكل فني، يقول عبد الرحيم: "ليس ضرورياً أن تنشر الصور الحقيقية المؤلمة، يمكننا نشر رمزية الصور بفداحتها بلا بشاعة، نعبر عن ألمها من دون تجريح المشاهد، وإذا كان 100 شخص يستطيعون أن ينظروا الى الصور الحقيقية، فالصورة الفنية يمكن أن تجذب مليوناً، وتوصل الرسالة نفسها"، ويضيف: "هذا ما قام به العديد من الفنانين أو الناشطين من خلال الحملة الإعلامية التي تهدف إلى إيصال صوتنا إلى الشريحة الأكبر من الناس".

في المقابل، يرى صهيب عبد القادر، هو ناشط في مجال الإغاثة، أنّه "لا فائدة تذكر من حملات إعلامية، فما هي إلّا ردة فعل لا تقدم و لا تأخر، ولا تغير من مأساة السوريين، التي يقف العالم منها موقف المتفرج، الكل يعلم حجم المأساة ومدى إجرام قوات الأسد، ولو أرادوا أن يفعلوا شيئاً لفعلوا منذ زمن"، ويضيف: "ليس لأني شخص سلبي، لكنني أتمنى أن تتوجه هذه النشاطات كلها إلى الاتجاه الصحيح، حملة إعلامية لن تخفف من مأساة ذوي الضحايا، ولا تغير قرارات سياسية؛ أعتقد أن من يريد أن يساعد فعليه أن يفعل ذلك على الأرض داخل سوريا، أو في المخيمات، ولا يأمل من العالم شيئاً".

السوريون ليسوا أرقاماً - خلدون عزام

أراضٍ واسعة، ليست مُلكاً لأصحابها

جوان تتر - عامودا

في مدينة عامودا، إحدى مدن محافظة الحسكة، بات أمر مساحات من الأراضي التي تمّ منع البناء عليها وتقييده أمراً مقلقاً للغاية لأصحاب هذه الأراضي؛ ففي عامودا يوجد تل أثري يدعى (تل شرمولا)، كان النظام السوري قبل سنوات طويلة قد منع البناء على الأراضي المحيطة به، بدعوى أنّها واقعة ضمن ما يسمى الحرم الأثري، ولا تزال المشكلة مستمرّة حتى يومنا هذا، على الرغم من مغادرة النظام السوري المدينة، وسنّ قوانين جديدة تابعة للإدارة الذاتية. وعن هذا الموضوع يقول المهندس المدني محمد الأحمد لـ (سوريتنا): "إن مسألة منع عمليات البناء على الأراضي التابعة للحرم الأثري لـ (تل شرمولا) كانت في أيام النظام السوري وسيطرته، جاء هذا القرار من قبل وزارة الآثار السورية، وبناءً عليه تمّ منع أي مواطن، حتى أصحاب ملكية هذه الأراضي، من البناء على هذه المساحات بأي شكل من الأشكال، ولا يزال هذا القرار سارياً حتى الآن. وتبلغ مساحة الحرم المقررة: شرقاً وصولاً إلى طريق الحسكة لمسافة تبلغ الـ 70 متراً، وجنوب طريق الحزام، وغرباً حتى نهر الخنزير؛ في حين أنّ الجهة الشمالية ليست مذكورة، لأن الطريق يفصل بين تل شرمولا ومنازل سكان المدينة".

مدينة عامودا واقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، وقامت هذه الإدارة بتأسيس هيئات مشرفة على العمل المدني وأمور البلديّات والسجلّ المدني والعقاري وتسيير أمور المواطنين، إضافة إلى تدشين مقرّ الحكومة التابعة للإدارة في المدينة. يشتكي سكان المدينة على الدوام من أمر البناء ومنعه على هذه المساحات من الأراضي؛ يقول هوزان حسن، عامل بناء: "مرّات كثيرة تم منعنا فيها من البناء، وعلى الرغم من توسّلات أصحاب الأراضي، إلّا أنّ السلطات القائمة لا تعير هذه المسألة اهتماماً، وتكتفي بمنع البناء فقط".

كما يقول أحد أصحاب الأراضي التي تم تقييدها ومنع استخدامها في عمليات البناء، أحمد حاج يوسف: "كنّا نعاني أيام النظام السوري وقبضته الأمنية من مثل هكذا قرارات جائرة، وكنّا نطيع الأوامر خوفاً من البطش والقمع أو حتّى الاعتقال، ولكن ما يحصل من منع الآن هو أمر غير مسوّغ، خصوصاً أنّ البلاد تمرّ في أزمة اقتصادية، ونحن أصحاب شرعيون لهذه الأراضي، ونملك الثبوتيات التي تؤكّد حقّنا في البيع والشراء، أو حتى استخدامها في البناء". ويضيف السيد حاج يوسف: "لدي أولاد تزوّجوا مؤخراً، وأريد أن أؤمّن لهم بيوتاً يسكنون فيها مع زوجاتهم، ولكن القرارات الأخيرة أوصلتنا إلى أبواب موصدة، تغيب معها الحلول؛ فالقرارات الأخيرة شجّعت من يرغب في الشراء على العدول عن هذه الفكرة خوفاً من منع استثمارها، وفي هذه الحال لا نملك - نحن أصحاب هذه الأراضي - حقّ التصرف بها بأيّ شكل من الأشكال". وينهي حاج يوسف كلامه بسؤال مرير: "لِمَ لَا تعوّضنا الجهات المختصّة بقطع من الأراضي في مكانٍ آخر؟ أو تقوم الجهات المانعة بشراء هذه المساحات لتستثمرها هي؟!".

باتت هذه القضية محطّ أنظار سكان مدينة عامودا، وسبباً لأرق كثيرين من مالكي الأراضي الواقعة ضمن الحرم الأثري لتل شرمولا، (مساحة تل شرمولا تقارب الـ 2 دونم، أي حوالى 2000 متر مربّع؛ وفي مقارنةٍ هندسية بسيطة مع تل موزان الأثري الشهير، الذي يبلغ مساحته حوالى الـ 50 دونماً، سُمِحَ بالبناء بالقرب من تل موزان بمسافة حَرَميَّة تصل إلى 500 متر تقريباً). يُذكر أنّ مقبرة عامودا الوحيدة تقع ضمن منطقة الحرم الأثري، وكان الحاج (يوسف شيخموس حمه علو) قد تبرّع بها، ورفض وقتها بيعها لوزارة الأوقاف السوريّة.

ويبقى السؤال الأهم، الباعث على الحيرة بخصوص هذا الموضوع، هو: لماذا يُسمح بعمليتي البيع والشراء، وبالطريقة القانونيّة، في الوقت نفسه الذي تُمنع فيه عمليّة البناء أو مزاولة أيّ نشاط بشري ضمن منطقة الحرم هذه؟!.

امتحان إدلب الصعب

خالد قنوت

بدايةً، كل التحية والإكبار لأبطال سورية وأحرارها، الذين خاضوا - ولا يزالون - معارك إدلب بدوافع وطنية وإنسانية وأخلاقية، ليس لنا سوى الشد على أياديهم وسواعدهم السمراء، ولكننا نقع مرة أخرى بمصيدة التطرف ونصفق لمعاركه التي أوصلتنا إلى داعش، وستوصلنا إلى تقسيم سورية وخرابها العام، أن كان من النظام المجرم أم من العالم الذي يتفرج على وجعنا ويمني نفسه بمكاسب ومصالح على حساب سوريتنا ومستقبلها، مُذكّرين من صفق البارحة لتحرير الرقة ثم عض أصابعه ندماً، بأنه يصفق اليوم لسيناريو تحرير إدلب البطلة نفسه.

قالها أجدادنا: «من جرب المجرب عقله مخرب»، ومن يهلل لقائد جيش الفتح السعودي (المحيسني) سوف يعض أصابعه ندماً في يوم قريب، ومن يبشر برايات السواد ولا يرفع رايات الثورة سوف يمنع دخول السوريين إلى حدود إماراته قريباً، ويمحي تاريخ ثورتها وتضحيات شعبها البطل.

لنفرض أن تحرير إدلب هو تحرير وطني، وأن له دوافع دينية نحترمها ونجلها جميعاً، هي الدوافع التي حررت سورية من الاحتلال الفرنسي وحققت الاستقلال عام 1946، ولكي نضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية، ونكشف الغمام عما تخفيه الدول والأجهزة المتدخلة بالوضع السوري، ونستبعد ارتباط ما يحدث في حرب اليمن عمّا يحدث في سورية؛ إذ ينتقل الخراب الطائفي إلينا فيحرق الجميع، ويدفع السوريون كلهم فاتورة مصالح دول تسمي نفسها شقيقة وصديقة للشعب السوري؛ لنقف جميعاً وندعو من نصّبَ نفسه قائداً للثورة والمعارضة السورية إلى الدخول - ولو تدريجياً - إلى إدلب المحررة، ونقل مكاتبه وفنادقه وثرواته وإعلام الثورة إلى إدلب، والعمل على دعوة أهلنا في مخيمات الذل إلى العودة إلى الوطن، وبدء دورة إنتاجه الاقتصادي لمصلحة الثورة؛ وهنا نضع الجميع أمام امتحان الوطنية الصعب:

1 - امتحان لكل عضو وعامل وموظف بالائتلاف والمجلس الوطني للعودة والعمل من داخل الوطن، وليمارس مهامه قيادةً وإدارةً، ويتفرغ لهذه المهمة الوطنية العظيمة، وهذا هو المكان الطبيعي لأي قيادة ثورية يجب أن تكون بين الناس ولحمايتهم ودعمهم.

2 - امتحان وطني لكل الكتائب والجيوش التي حررت إدلب، والتي تقاتل من أجل الثورة السورية وأهدافها في تحقيق الحرية والكرامة والعدالة للجميع، ولكي تنكشف الأجندات غير الوطنية للكتائب السوداء.

3 - امتحان لتركيا الجارة ومدى التزامها بحماية السوريين وأراضيهم المحررة.

4 - امتحان لدول ما يسمى بأصدقاء سورية في فرض حماية جوية للمدنيين السوريين العائدين ولأعضاء الائتلاف، المعترف به من قِبلهم.

ضروري لنا جميعاً بوصفنا سوريين أن نقف أمام مسؤولياتنا، ونحاكم من يحرف الثورة عن مسارها الوطني، ونفضح ونسقط كل من يحمل أجندة غير سورية، وسائر المتسلقين والمرتزقة الذين يتحدثون باسم الثورة وسورية من منابر فنادق العالم على حساب دماء أبنائنا وقيمهم الوطنية والدينية والأخلاقية، التي يقاتلون بها نظام العار الأسدي وقوات الاحتلال الإيراني وأزلامهم وتنظيمات التطرف القاعدي وأشباهها؛ فتحطيم تمثال بطل الاستقلال السوري إبراهيم هنانو لا يبشر بالخير، فمن يهدم رموزنا الوطنية اليوم سيحرق أسماء شهدائنا غداً.

أربع سنوات من تجربة ثورية ندفع من أجلها الغالي والنفيس، وبعد تجربة مدينة الرقة الجريحة يجب أن نتعلم أن لا نقع في الحفرة مرتين، ولنا في جبهة حوران البطلة مثالاً يحتذى في الوطنية السورية، التي ستحقق النصر والتحرير والحرية.

محمد وخشب الصليب

■ مريم الصالح

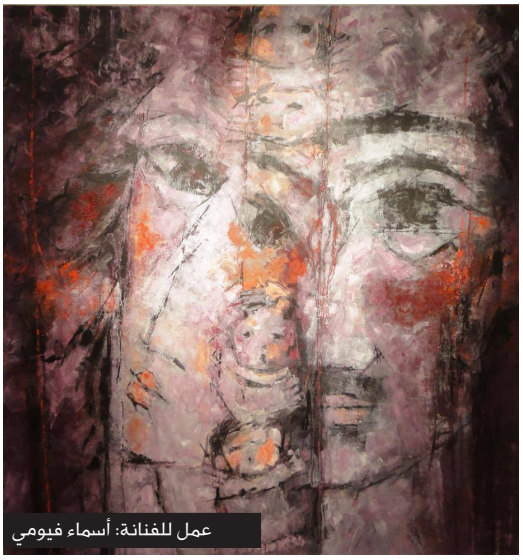
عمل للفنانة: أسماء فيومي

«وقف على باب منزلنا، أمي التي فتحت له حين طرق الباب بعنف سألته: «ماذا تريد؟»، فأهملها، وحين اقتربتُ منه لم يبادر بمد يده للسلام، ولم أبادر أنا، وبحركة سريعة أشهر في وجهي ورقة عليها ختم الوالي في المنطقة، «والي داعش»، أعطاني إياها وهو يبتسم: «من اليوم أنت ممنوع من السفر»، لم يكن وجهه بشعاً كما كان في ذلك اليوم».

بهذه الأسطر القليلة يلخص محمد أبو عبيدة، أحد عناصر جبهة النصرة في دير الزور، أكثر اللحظات المفصلية في حياته؛ يواصل الحديث إلى سوريتنا عائداً بذاكرته إلى تموز الفائت، إلى اللحظة التي أدرك فيها - مع العديد من رفاقه - أن داعش لم تعد على الأبواب فقط، بل إنها استولت على المنطقة بأكملها. كان أمام محمد خياران: إما أن يغادر المنطقة أسوة بمئات الشبان الذين لن يحتملوا استباحة داعش لأراضيهم، أو أن يقرر إلقاء السلاح وإعلان توبته وتسليم نفسه للتنظيم؛ محمد يذكر الأسباب التي دفعته إلى الخيار الثاني: «تعبت بعد ثلاث سنوات من القتال لم يعد لدي قدرة على البدء بحياة جديدة، الهرب إلى تركيا كان معناه ترك أمي وزوجتي وحدهن».

فضل محمد البقاء في منزله، ولكن مكوثه فيه لم يدم طويلاً، ففي 22 / 8 / 2014 دارت كثيرٌ من الهواجس في رأسه وهو يساق من قبل مجموعة من العناصر الملثمين إلى محبسه، محفوفاً بكثير من الشتائم، لم يعرف - حتى بعد انقضاء أكثر من شهر ونصف على حبسهً - ما هي التهمة الموجهة إليه. لم يترك له البرد القارس في سجن داعش ومعدته الخاوية أي فرصة للتفكير بغيرهما، حتى التعذيب الجسدي، الذي كان ينال نصيباً منه أسوة بمن يحيط به من مساجين، كان لا شيء أمام البرد والجوع.

طاولة صغيرة، مهترئة في أجزاء منها، كانت تفصل بين محمد وقاضي داعش، محمد معصوب العينين، يحاول أن يستجمع أبرز الأفكار التي كان يسمعها من قادة الجبهة ليسوقها أمام قاضي التحقيق، مؤكداً على صوابية منهج «الدولة». انتهى التحقيق باعتذار القاضي لمحمد عن وجوده أمامه وعن عذابات شهر ونصف في المعتقل، واصفاً ذلك كله بـ «سوء فهم».

ومع ذلك لم يصدق محمد أنه نجا من السجن، وأن خشب الصليب في ساحة القرية لم يحن وقته بعد؛ لم يصدق أنه صار حراً، وتأكد من أن ظنه في محله حين كان العناصر الذين اقتادوه إلى القاضي يرمون به مجدداً في الزنزانة ذاتها.

خمسة أيام أخرى قضاها محمد في السجن بعد أن رفض «الأمنيون» إطلاق سراحه، ثم أفرج عنه بتاريخ 10 / 10 / 2014 ليدخل محبسه الآخر في منزله، الذي لم يرجع إليه وحيداً، رافقته كوابيس الزنزانة وهاجس الصليب.

تم استدعاؤه للتحقيق عدة مرات، وكثيراً ما كان يتم استدعاؤه في الوقت الذي يعمل فيه عناصر داعش على وضع خشبتين متصالبتين في الساحة بانتظار «مرتدٍ آخر»؛ استمرت الحال على هذا النحو، و كان يشعر أنه مراقب، حتى في منزله، وظل يحيا مع هواجسه إلى أن جاء ذاك الأشعث ليشهر الورقة في وجهه.

صدر الحكم بحقه مع عشرين شاباً آخرين، «ممنوعون من مغادرة أراضي الدولة الاسلامية»، قرأ محمد في هذا القرار إنذاراً أخيراً له، وشعر بأنه قاب قوسين أو أدنى من الصليب، ومع فجر اليوم التالي اكتشف أنه بقي وحده، وأن رفاقه العشرون رحلوا. ومع بزوغ الفجر الذي يليه كان محمد في خندق على الحدود السورية التركية وأحد المهربين يحثه على الإسراع بالخروج قبل أن يصل حرس الحدود.

عندما يكتب الموالي ما لا تعرفه المعارضة

■ سعاد حجّاج

بعد أن صمت طويلاً، تحدث شاب عرّف عن نفسه بأنه موال للنظام، فيما مضى على الأقل، عمّا يجول بخاطره اليوم، عبر صفحة على الفيس بوك تحمل اسم علاء حسن. الشاب، الذي أدار الصفحة لمدة عامين على أنه عنصر في جيش النظام، قال إن الاسم - أي علاء حسن - يعود لابن عمته الذي قضى في الخالدية في حمص برصاصة في رأسه حين كان يقوم بإنقاذ زميله المصاب، وقبل أن يكشف عن هذا الأمر هاجم ما أسماها بـ «الدولة السورية»، وقال إنه لم يعد قادراً على الاستمرار في الدفاع عنها، لأنها سرقت منه عمره.

يكمل الشاب مجهول الهوية بالقول مباشرة بعد طرد النظام من إدلب، أن النظام قام بتسريح الشرفاء كلهم من جيش البلاد، وترك اللصوص يتحكمون بالمجندين الفقراء، الذين لا يهتمون إلا بسلامة البراد والغسالة، ولا تهمهم حياه العسكري المجند. ويصف قادة الجيش السوري اليوم بـ «المخنثين» الذين سرقوا راتب العناصر وسلموا مناطق للمعارضة مقابل عدة ملايين، مشيراً إلى أنه لم يعد قادراً على الاستمرار في النفاق.

يعود الكاتب نفسه للتحدث عن علاء، كاشفاً عن قصة جديدة يرتكب فيها النظام اضطهاداً بحق عناصره بعد موتهم أو إصابتهم، ويقول: «علاء كان فقيراً، لا يملك أي شيء في هذا البلد، كان فقره الشديد يحرمه حتى من لقمة العيش، طُلب للخدمة الاحتياطية فالتحق على الفور، ولمدة شهرين لم تعلم عائلته عنه شيئاً، حيث اختفت أخباره تماماً، بعد ذلك وبعد ألف واسطة وواسطة، سمح لعلاء بإجازة لمدة ٤٨ ساعة، خلال الإجازة روى لي علاء ما شاهده في حمص».

يقول الراوي إن علاء الذي قُتل في حمص تحدث عن عمليات سرقة وتعفيش يقوم بها جيش النظام، فيما كان قناصة من حي الخالدية قادرين على اصطياد عناصر النظام بكل سهولة ويسر. ويدعي، فيما يكتب، أن النظام لم يكن ينوي دخول الخالدية على الرغم من تمكنه عسكرياً من ذلك.

يتابع الراوي أن علاء قضى، ونُقِل جثمانه إلى قريته، التي لا يعلن عن اسمها. ويصف منزل عائلته بالقول: «لم يكن في منزل العائلة حتى مطبخ كما هي العادة في كل منازل العالم، في ركن صغير من الغرفة غير «مكسية» كان يُعد الطعام للعائلة، حين يكون الجو ماطراً كان يتوقف الطهي بسبب تسرب الماء للغرفة من سقفها المهترئ، في ذات الغرفة، وفي ركن آخر تستر قطعة قماشية الداخل إلى حمام المنزل الذي لا باب له». بحسب الكاتب فإن منزل العائلة تحسّن بعد مقتل علاء، فلا مياه تخترق السقف ولا ستارة للحمام، بل باب من حديد، إذ أنفقت العائلة المال الذي تقاضته من الدولة على إكساء الغرفة.

يذهب الكاتب نفسه للحديث عن سبب هربه من سوريا، ويقول: «في يوم تشييع علاء وصل مدير الناحية لتقديم العزاء، وبعد أن شاهد منزل العائلة قال لنا كيف يعقل أن يكون والد الشهيد قد أمضى ثلاثين عاماً في الجيش ومنزله بهذا الحال؟ فأجبته: لم يكن والد علاء لصاً مثلك يا سيادة العقيد ليعمر القصور، فغضب مما قلت وهددني بإرسال دورية لاعتقالي، فأجبته بأنني سأقتل من ترسل وسأقوم بقتلك، غادرت بعدها سوريا لأني قرفت».

يختم كاتب هذه المعلومات عن علاء بالقول إن عائلة علاء لا تزال فقيرة كما كانت، ولا تزال تبحث عن اللقمة، ويشير إلى نيته إغلاق الصفحة التي أدارها خلال عامين باسم ابن عمته المتوفى، مترحماً عليه، ومتمنياً لسوريا الرحمة من لصوص الجيش والفاسدين فيه جميعاً.

تاريخ من لا تاريخ لهم
من ذاكرة العتمة

■ من مذكرات أحمد سويدان

20/ 3/ 1992

فرغت من قراءة رواية ماركيز: «الحب في زمن الكوليرا»، وقد أبطأت في قراءتها. هي مترجمة عام 1986، من قبل دار منارات في عمان، ومنفذة عن دار المجد في دمشق. الترجمة عن الإسبانية مباشرة لصالح علماني، وهي ترجمه شيقة، وتغوص في أعماق الجو الحقيقي للروائي، وهذه الرواية تشعرك - مهما كنت كاتباً - في منطقتنا العربية بالعجز، وعدم القدرة أمام هكذا مستوى.

الرواية تداخل عويص بين الواقع والخيال والسحر، حتى إنه من الصعب بمكان فك الارتباط بينها. الحب هو النشيد المتواصل للرواية من البداية إلى النهاية. الحب الروحي، والحب الجسدي وما فيهما من وهم يدفع الإنسان إلى الاستمرار، مع شعوره أن هذا الاستمرار هو حالة من الوهم. وعلى الرغم من أن الرواية تغوص في حقيقة الحب والإنسان والحياة، تكشف كذلك خواء الحياة والإنسان من خلال وباء الكوليرا الذي يمسك بتلابيبنا. الوباء يعكر صفو الحياة وصفو الحب، وهذه الكوليرا لا تعني سوى الاستبداد والحكم الديكتاتوري الشمولي الذي يُصادر الإنسان والحب والحياة، هكذا يكون الحب في زمن الكوليرا، وهكذا يظل الإنسان خائفاً وضائعاً في ظل حكومات القتلة، الآن سيفها مسلط فوق الرقاب. هذه الرواية عظيمة في اللغة والمجاز، وكذلك هي كئيبة وقاسية؛ لقد انتابني شعور الكآبة وأنا أقرؤها وبعد الانتهاء منها، والإحساس نفسه انتابني مع /طاعون/ كامو، و«الصخب والعنف» لفوكنر، مع شعور عميق بالحيرة والخواء والسمو.

أذاعت ليلاً إذاعة لندن تقريراً عن حقوق الإنسان في سورية تعرضت فيه لضعف الفرص أمام النظام في هذا الاتجاه. وصباح اليوم أجريت مقابلة مع شخص اسمه كمال يعمل في لجنة حقوق الإنسان الدولية أو لجنة العفو الدولية، سألته عن حقيقة اعتقال لجنة حقوق الإنسان داخل القطر، فأكد ذلك، وقال إن بينهم كتّاباً وصحافيين ومحامين.

وقد صدرت بحقهم أحكام من محكمة أمن الدولة تحت ظل حكم الطوارئ، وحُكم عليهم بأحكام جائرة في 17 من الشهر الحالي، تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات، وسمى منهم المحامي الشاب أكثم نعيسة.

بغداد حتى الآن صامتة تجاه التصريحات المتوازنة للأسد. إن موقف كلٍّ من حاكم مصر وحاكم سورية لا يزال عند مستوى الكلام، فهل من مواقف عملية في الأيام القادمة تعزز من موقف ليبي وسوري ومصري وعراقي لمواجهة الأخطار المحدقة؟ أم أن ذلك لا يعدو أن يكون مناورة لامتصاص النقمة المتفاقمة؟

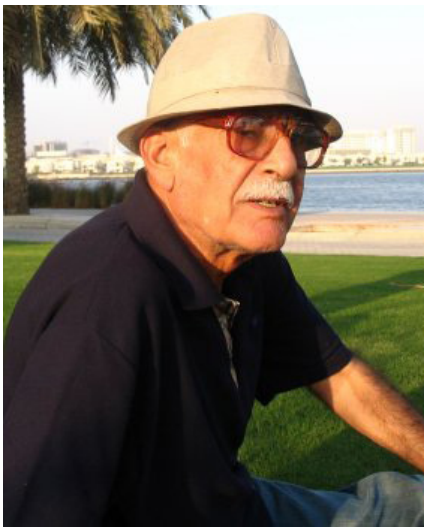

مواجهة الأخطار بحاجة إلى تعبئة، وتعبئة الشعب بحاجة إلى الثقة به.

إن الحكام العرب لا يثقون ببعضهم أولاً، والشعوب العربية لا تثق بالحكام ثانياً؛ فالحكام لم يعتلوا سدة الحكم بوساطة الشعب، بل جاؤوا بقوة العنف ثالثاً؛ وهذه العوامل خلقت طلاقاً بين الحاكم والمحكوم، ولن تكون هناك ثقة إلا عندما يرحل الاستبداد.

الشعب في ظل هؤلاء الحكام أقل من قطيع، ويعاني ضعفاً وتفككاً وتشرذماً لوقوعه الدائم تحت نير المستبد الطاغي الظالم.

بدأ اليأس يدب في قلوب البعض، فهذا الانتظار - إذا لم يواجَه بأعصاب باردة - يأكل صاحبه، الهجس بالحرية يحرق الأعصاب والإرادة، ويدفع المرء إلى التوتر الدائم.

21/ 3/ 1992

البعض دخل اليأس إلى قلوبهم، وهناك حالة من الإحباط والحيرة، وهناك من تعترضهم نوبات فيفقدون توازنهم، وتعود إليهم حالات البؤس، واليأس، والتفتت، والقلق.

إن حالات الآلاف من المساجين لا شبيه لها في تاريخ المنطقة.. أن يزج بك في السجن من دون محاكمة، من دون سؤال، كأنك لست من المجتمع، من الحياة.. بل إذا أردت أن تحتج.. فهذه هي الجدران، اضرب الرأس بها.

مر معي كراس عن المناضل الوطني السوري عبد الرحمن الشهبندر، تأليف الدكتور عبد الله حنا، طباعة عام 1989 عن دار الأهالي. إن عبد الرحمن الشهبندر، ومعه ستة آخرون قُدِّموا للمحاكمة في 18 نيسان 1922، وحُكم عليهم من قبل المحكمة الاستعمارية بين عشرين سنة / الشهبندر والعفيفي/ وخمس عشرة سنة / سعيد حيدر/ وخمس سنوات /سعيد الحلبي/ وسجنوا في القلعة، ثم في سجن بيت الدين بلبنان، ثم نقلوا إلى سجن بيروت، ومنه إلى جزيرة أرواد؛ وقد أفرج عنهم في 12 تشرين الأول 1923، لكثرة الاضرابات والاحتجاجات بشأنهم.

هذه الأيام حكمت المحكمة الميدانية بالبراءة على المئات، وبدلاً من المضي إلى بيوتهم، حوِّلوا إلى السجون، ولا يزالون فيها منذ عقد من الزمن.

يقول الشهبندر في برقيته من السجن إلى المفوض الفرنسي: «أوقفتمونا وسفرتمونا على غرة، من غير استعداد لمقومات الحياة ومنعتمونا من الاختلاط، واستنشاق الهواء في الخلاء، ولم تخصصوا لنا ما يقوم بأودنا. ألا ترون هذه المعاملة جائرة في الربع الأول من القرن العشرين».

ذلك استعمار أجنبي، وهذا حكم وطني.. ذاك في الربع الأول من القرن، وهذا في الربع الأخير من القرن نفسه.

22/ 3/ 1992

عاد البرد، وعاد الثلج يتساقط منذ الليلة الماضية، كما عادت إليّ حالة نشفان الريق، والتبول.

يشكو الجميع من السلوك المشبوه للضابط الفلسطيني الذي ينام في المهجع الرابع، ولا يشاركهم في الخدمات، ولا في الاشتراك المالي. الضابط من منظمة فتح، واسمه يحيى مصطفى الخطيب.

23/ 3/ 1992

في الليل هبت عاصفة ثلجية، وعندما فتحت الأبواب كانت لا تزال مستمرة، وقد بقي الثلج شاملاً الأراضي كلها، وبعد الظهر خفّت حدة الرياح، وذاب الثلج، وبقي في الزوايا وجوار الحيطان.

جاءت صباحاً زيارة من السلمية، أكد فيها الزائرون على هبوط الثلج الليلة الماضية والمطر كذلك، وقالوا: إن الخبيزة والعكوم والكمأة ستكون كثيفة هذا العام. ليلاً هنا كانت البرودة شديدة.

24 / 3 / 1992

استيقظت متأخراً هذا الصباح، وكانت الساعة تشير إلى السابعة والنصف، وقد نمت نوماً عميقاً، ونهضت مرة أو مرتين للتبول، وما أن حلقت ذقني، وهممت للسير عبر الممر، إلا وسمعت خبراً مفزعاً وقع للرفيق إسماعيل الحاج، فقد كان يتأرجح فاختل توازنه وداخ ثم فقد الوعي، وهوى أرضاً، ونزفت اذنه اليمنى، ونقل فوراً إلى مستشفى التل غائباً عن الوعي.

الثالثة بعد الظهر جاء مساعد الانضباط وخبّر: إن حالة أبي فوزي في تحسن وخرج من العناية المشددة، وهو في مستشفى التل وصار يتكلم ويتناول بعض المنعشات.

جاءت زيارة الأخ محمد الزيد العبيدي من الرقة، ومقيم في جناحنا. وهذه أول زيارة له منذ اعتقاله قبل خمس سنوات، وهو من الذين كانوا في تدمر، وحدثت الزيارة في الغرفة، وقد شهقت أمه عندما رأته، وغابت عن الوعي، وعاد من الزيارة، وأمه ذهبت إلى الإسعاف، ولا يعلم ماذا حدث لها.

سنة VS شيعة

■ خولة السيد

سوريتنا برس

منذ أن بدأت العملية العسكرية العربية على اليمن لم تعد القنوات التلفزيونية العربية تستتر حتى حين تتحدث عن الشيعة والسنة في العالم العربي، وكانت قبل ذلك تمتلك بعضاً من خجل حين تشير إلى الطوائف الدينية في العالم العربي، فتترك لضيوفها مثلاً أن يقوم بهذا الدور، لكن الأيام الأخيرة جعلت مذيعي نشرات الأخبار والبرامج الحوارية أكثر وضوحاً من ذي قبل.

يطل مقدمو قناة الجزيرة في نشرات الأخبار ليقدموا لنا وجبةً إخبارية عن القتال بين السنة والشيعة في العالم العربي، فيما يقول الضيوف العراقيون واليمنيون واللبنانيون ما كان يُسمى قبل سنوات في هذا الشرق مثيراً للفتنة بين أبناء الشعب الواحد. اليوم لعن الله من لا يقيم الفتنة، تكاد الجملة الأخيرة تكون شعاراً لقنوات سعودية وقطرية، فيما انضمت قنوات مصرية إلى الركب، وبدأت بتكرار الصيغة والمفردات نفسها، في تماهٍ مع عالم الإعلام العربي.

قبل سنوات طويلة كان يوسف القرضاوي يقدم برنامجاً عبر شاشة الجزيرة، برنامجاً دينياً يستقبل اتصالات من المشاهدين؛ حينها اتصل مشاهدٌ من الإمارات ليسأل القرضاوي عن قبول صلاته التي أداها على عجل في الطريق واكتشف لاحقاً أن الإمام شيعي المذهب، عبس القرضاوي ورفض الإجابة على السؤال، وقال إنه سؤال مغرض. لك أن تتخيل اليوم رد الفعل المتوقع، ليس فقط من القرضاوي وحسب، بل من رجال الدين جميعاً في العالم العربي، إذا ما وجهت لهم سؤالاً مماثلاً. أنت عملياً لا تحتاج إلى أن توجه سؤالاً، فالإجابة تأتيك مع السلام وقبل الختام.

منذ أن بات الصراع في سوريا علوياً سنياً، ثم سنياً شيعياً، ثم إسلامياً علمانياً، بات الحل السياسي في البلاد أملاً مستحيلاً. كيف لك أن توقف غضب الطوائف التي لم تعد ترى أنها تقاتل من أجل وطن بل تقاتل من أجل دين، هنا تحديداً يتحول أي نقاش إلى حفلة تكفير لا تنتهي إلا بالدم الذي يجر دماً. الرأي الأخير هذا لم يكن لكاتب صحفي يهوى العلمانية ويحلم بها في وطن للجميع، بل هو لأحد المقاتلين في منطقةٍ تُحسب متشددةً في ريف دمشق؛ إذ يقول إمام المسجد أبو النور في منطقة الهامة، والذي حمل السلاح ليقاتل النظام، إن من حول الصراع في البلاد إلى ديني، أراد له أن لا ينتهي أبداً.

تاريخياً لا نجاة في الحروب المذهبية ولا منتصرون، وحدهم المجرمون هم من يتصدرون المشهد. باسم الرب قاتلت أوربا بعضها بعضاً، قبل أن تسقط الكنيسة. قبل ذلك قاتلت البلاد نفسها الشرقَ تحت شعار الدين من أجل إلهاء الشعوب، اليوم نحن نلعب في الساحة نفسها التي تركها العالم، فنقاتل تحت شعار الطائفة بدلاً من شعار الحق والباطل.

بالعودة إلى القنوات العربية الفضائية، التي لا يخفى على أحد أنها تتبع دولاً إقليمية في الحجم أو الطموح، وتساند مذاهب وقوى في دول عربية تشهد صراعات عسكرية أو سياسية؛ فلا يزال هناك من يتابع من دون أن يفرّق السم عن الدسم، إن وُجِدَ هذا الأخير.

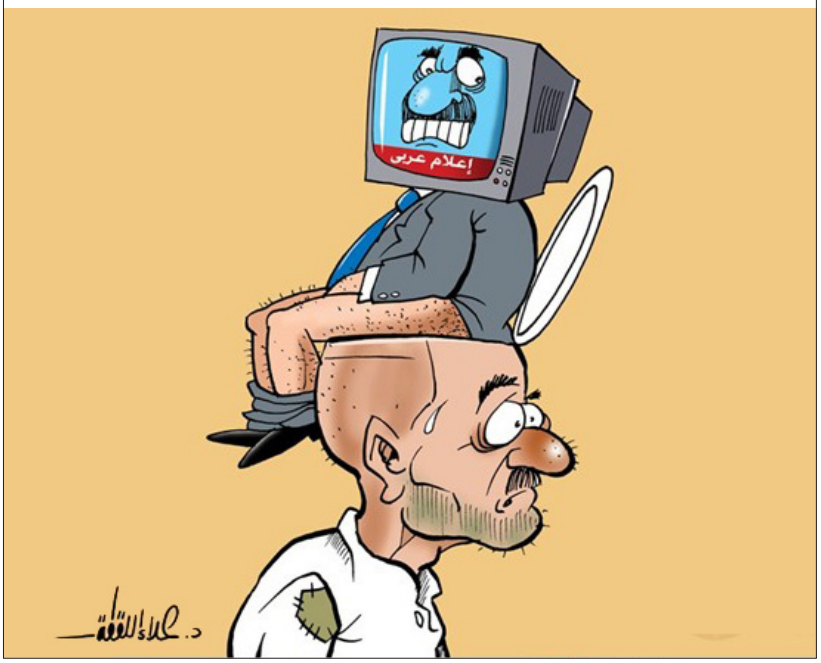

في الإذاعات ونِسَبها

■ عامر محمد

وصلتنا خلال الأسبوع الماضي، وبعد نشر مادة ميديا «الإذاعات السورية ممول مجهول ومستمع غائب»، عدة آراء وتعليقات من بعض المؤسسات التي جاء ذكرها في المادة، والتي اتهمَنا بعضُها بأننا هاجمنا بشكل مقصود الإذاعات السورية الجديدة، بغية التجريح والنقد من أجل النقد. هنا نشير إلى أنه من حق أي قارئ أن يقول رأيه بما ننشر، وللجميع حق الرد عبر سوريتنا، ولنا أيضاً الحق في التعليق والتوضيح.

اعتمدنا في المادة ومعلوماتها على موقع الساوندكلود، كونه الوسيلة الوحيدة التي تقيس نسبياً حجم المتابعة والاستماع للإذاعات وما تبثه وما تنشره، مع علمنا أن الإذاعات تمتلك أرقاماً أدقّ، كونها تدير حساباتها على الموقع، مما يكشف لها الأرقام الممكنة كلها؛ لكن ما أوردناه من أرقام لم يكن محض خيال، بل هو دقيق وفقاً لما يظهر لأي متصفح.

الموقع لا يُعدُّ نسبة القياس الوحيدة، وهذا صحيح؛ لكنه الأهم اليوم، ولا نزال نرى أن تدني نِسب الاستماع عليه مخجل ومعيب، والهروب من هذه الحقيقة لا يقدم ولا يؤخر من كون مجمل هذه الإذاعات مصابة بضعف المتابعة، ثم إن الجديد - الذي من المفترض أن تقدمه هذه الإذاعات - ليس إعادة اختراع البارود، بل الجديد أن تخرج من عباءة تقليد الإذاعات اللبنانية - على الأقل في البرامج الصباحية- أو تكفّ عن تقليد التلفزيونات العربية، في نشرات الأخبار، وتكف عن توظيف الكوادر من دون تأهيلها كما يجب؛ هذا هو البارود الذي يريده المستمع.

متوسط مرات الاستماع، الذي ظهر في المادة، اعتمد على ما هو منشور علناً على حسابات الإذاعات على ترددات الموقع، لم يعتمد على تلك الأرقام التي لا تظهر إلا للقائمين على الإذاعة، وإن كنا مخطئين في هذه الأرقام، أو غير دقيقين، فإن الأرقام التي وصلتنا من إحدى الإذاعات لا تزال، في أقل تعبير، مخجلة.

لماذا المقارنة مع النظام ووسائله؟ لأنه من المفترض أن النظام يكذب ويعاني من الفساد والتردي والتشتت، وتعاني وسائل إعلامه من ألف علة وعلة، ومع هذا لا تزال وسائله مُتابَعة، فيما تبقى وسائل الإعلام المحسوبة على المعارضة على حال الثورة الأولى والحماس الأول؛ إذ تجد تهويلاً وتخبطاً في المعلومات، وتكراراً للمكرر، واعتياداً على الاستسهال في العمل والبث.

العينة العشوائية التي تم نشرها لبعض الملفات المحمّلة على الموقع من قبل الإذاعات، كانت أفضل الحالات، وبإمكان أي قارئ أو متابع أن يطّلع على ما هو أسوأ منها من ملفات، يصل عدد ملفات الاستماع إليها إلى صفر كامل، فيما تتحسن مع ملفات أخرى لتكون 7 أو 5 أو 8.

هذه السلسلة بالتعاون مع:

كلنا مواطنون
We are all Citizens

المواطنة والنسيج الاجتماعي

■ إعداد المحامي فارس حسّان

كانت الجريمة المركبة، أي متعددة الجناة، التي ارتُكبت بحق قرية المبعوجة شرق السلمية مؤخراً هي ما دعانا إلى طرح موضوع النسيج الاجتماعي والتعددية في سياق مفهوم المواطنة مرة أخرى، هذه الجريمة المركبة باتت سمةً مرافقةً للربيع العربي الذي تُستهدف فيه مجموعات محددة من قبل الجماعات المتطرفة، ومن قبل الأنظمة في الوقت نفسه.

وربما كانت حال الأقليات في الربيع العربي أكبر دليل على افتقار مجتمعاتنا العربية إلى أي شكلٍ من أشكال المواطنة، إذ جرى استغلال الأقليات من قبل السلطات الحاكمة واستهدافها من قبل الجماعات المسلحة لأجنداتٍ ومشاريع سياسية، حتى بات موضوع مشاركة الأقليات وحقها في أن تكون جزءاً من التشكيل الجديد موضعَ تساؤل مشترك لدى بعض شرائح الأغلبية.

وللحديث عن هذه الحال في العالم العربي علينا أن نراعي البعدين، السياسي والثقافي، كي نقترب أكثر من طبيعة هذا الموضوع وموقعه في عملية بناء السلطة؛ فالأقليات، بوصفها تكوينات اجتماعية أو ثقافية، مؤشر على التنوع، ولكنها برزت بوصفها مشكلة بسبب السياقات السلطوية التي جعلت من قضية التنوع بشكل عام مشكلة. والأمرُ يتعلق بالبنية السياسية في البلدان العربية التي أسست سلطتها على خليط غير متجانس من التقليدي والحديث، والفردي والجماعي، فخلقت هويات سياسية كلية، لم يكن بإمكانها أن توجد إلا بكبت الهويات الفرعية للأقليات للصراع معها حتى تثبت ذاتها؛ ومن ثَمّ، كما سعت الدولة في المنطقة العربية إلى إقصاء الأقليات، فإنها من ناحية أخرى هي التي دفعت هذه المجموعات إلى الاحتماء بهوياتها والانغلاق بداخلها، فالدولة لم تدمج الأفراد بوصفهم مواطنين، ولكن بوصفهم تابعين لهويات كبرى أو صغرى، بعضها سائد وبعضها تابع.

مع أن حقوق الأقليات من حقوق الإنسان، ويجب وضع ضمانات لحقوق الأقليات قيد الإجراء تضمن أن تتمتع بحقوق الإنسان، على غرار أعضاء المجتمع الآخرين، كما يجب وضع ضمانات محددة تؤكد على حقوقهم بوصفهم أقليات. وتساعد هذه الحقوق، على وجه التعداد وليس الحصر، على: حماية ثقافات الأقليات وأديانهم ولغاتهم وتعزيزها، وتيسير مشاركة هذه الأقليات على قدم المساواة في الحياة العامة وفي صنع القرارات التي تؤثر فيها، لذا يمكن تلخيص حقوق الأقليات في حماية الوجود، وعدم التمييز، وحماية الهوية والمشاركة.

وليس هناك من تعريف قانوني متفق عليه لكلمة «أقلية» في القانون الدولي، وتعترف بعض الدول بصورة فردية بطيف واسع من المجموعات المحلية على أنها أقليات، وذلك على أساس خصائص عرقية وثقافية ودينية أو لغوية مشتركة، وعادةً ما تكون هذه المجموعات غير مهيمنة في وجه الأغلبية في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وتكمن الصعوبة في التوصل إلى تعريف يكون مقبولاً على نطاق واسع في تعدد المواقف التي تعيش فيها الأقليات، فبعضٌ منها يعيش في مناطق محددة، منفصلة عن الجزء الأكبر المهيمن من السكان، في حين تنتشر مجموعات أخرى في أرجاء البلاد جميعاً، وتتمتع بعض الأقليات بشعور قوي بالهوية الجماعية والتاريخ المسجل، أما غيرها فلا تحتفظ سوى بفكرة مجزأة عن تراثها المشترك.

ويشير إعلان الأمم المتحدة للأقليات للعام 1992، وفي مادته الأولى، إلى الأقليات على أساس الهوية القومية أو الإثنية والثقافية والدينية واللغوية؛ وتنص هذه المادة على واجب الدول بحماية هذه الأقليات. كما تحظر معاهدات حقوق الإنسان التمييز على أسس مختلفة، ذات صلة بالأقليات.

وقد أثبتت تحولات الربيع العربي أن تأثير التحولات السياسية الكبيرة في العلاقات المتبادلة بين الإثنيات والأديان مسألة لا بد من التمعن فيها، وليس من السهولة التنبؤ بما ستتمخض عنه هذه الأنظمة السياسية والاجتماعية المعقدة، إلا أنه بإمكاننا وضع خطط لبعض السيناريوهات المحتملة، من خلال إدراج المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات في نصوص الدساتير التي سيتم إعدادها لاحقاً، تمهيداً للوصول إلى دولة المواطنة، التي يجوز عدّها الحل الحقيقي لدمج الخصوصيات المجتمعية كلها، وتأمين اندماجها بشكل حقيقي تحت حماية القانون.

الحملة التاسعة لكافحة شلل الأطفال

سوريتنا برس

تشهد المحافظات السورية المحررة أعمال التنسيق والاستعداد للحملة التاسعة لمكافحة مرض شلل الأطفال في سوريا، وتجري الحملة بالتعاون بين مديريات الصحة التابعة لوزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة وفريق عمل لقاح سوريا، وبمراقبة من الهلال الأحمر القطري.

ويصيب هذا المرض الأطفال دون سن الخامسة بالدرجة الأولى، وانخفض عدد حالات شلل الأطفال منذ عام 1988 بنسبة تفوق الـ 99٪؛ إذ تشير التقديرات، وفق احصائيات منظمة الصحة العالمية، إلى انخفاض ذلك العدد من نحو 350 000 حالة سُجّلت في ذلك العام إلى 223 حالة أبلغ عنها في عام 2012. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة ما يُبذل من جهود على الصعيد العالمي من أجل استئصال المرض.

أما أعراضه فشلل الأطفال مرض فيروسي شديد العدوى، يغزو الجهاز العصبي، وهو كفيل بإحداث الشلل التام في غضون ساعات من الزمن. ويدخل الفيروس جسم الإنسان عبر الفم، ويتكاثر في الأمعاء. وتتمثل أعراض المرض الأوّلية في الحمى والتعب والصداع والتقيّؤ وتصلّب الرقبة والشعور بألم في الأطراف، وتؤدي حالة واحدة من أصل 200 حالة عدوى بالمرض إلى شلل عضال.

ولا يوجد علاج لشلل الأطفال، ولكن يمكن توقيه ليس إلا. ولقاح الشلل، الذي يُعطى على دفعات متعددة، يمكن أن يقي الطفل من شر المرض مدى الحياة.

ويعد العامل الأمني من أهم العوامل المعيقة، التي أثرت في سير الحملات السابقة في سوريا، خصوصاً الشق المتعلق بعملية المراقبة، ويتمثل ذلك بشكل أساس بمنع عناصر الدولة الإسلامية لفرق المراقبة من أداء عملها في المحافظات التي يسيطر عليها «الرقة، دير الزور، الحسكة». ويُذكر أن الحملة الثامنة تمت في آذار الفائت، وشملت 7 محافظات، وتم تلقيح «1.283.206» طفل في هذه المحافظات، وذلك بنسبة تغطيةٍ بلغت 99.27 ٪.

الوجود السوري في لبنان وصل حدّ النكبة

■ المحامي نعيم اليماني

لم يكن لبنان يوماً مُستَقَراً للسوريين أو ملجأً لهم، بل شكّل مستقراً لفرص العمل المؤقت والعلاج والتعليم وغيره. وبسبب خصوصية العلاقات السورية اللبنانية تاريخياً كان الدخول إلى لبنان روتينياً عبر المعابر الحدودية، وبموجب الهوية الشخصية؛ إلا أنه - ومع طول أمد الأحداث في سوريا - تحول لبنان إلى محيط عدائي تجاه السوريين القاطنين في أراضيه بسمة لاجئين أو غيرها، وأقفلت حدوده في وجه السوريين تقريباً.

يرى وزير الشؤون الاجتماعية (رشيد درباس) أنّ اللجوء السوري وصل إلى مستوى النكبة، بعد أن ناهز عدد اللاجئين مليوناً ونصف مليون، من ضمنهم غير المسجلين في سجلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. هذا العدد الكبير «وصل إلى مجتمع هو بذاته غير متماسك سياسياً واجتماعياً، ويعاني من خلافات كبيرة».

هذه النكبة التي سماها الوزير اللبناني ترافقت مع حملة إعلامية مسعورة ضد الوجود السوري القسري في لبنان، وجرى الترويج لتقديرات البنك الدولي في أنّ خسارة لبنان خلال سنة ونصف بلغت 7 مليارات و500 مليون دولار، في حين وصلت البطالة إلى 14٪ نتيجة تدفق العمالة السورية، مع أن الأرقام المذكورة بعيدة عن الصحة، إذ يتم من خلالها تجاهل الواقع الاقتصادي اللبناني المنهك أصلاً، ويجري تضخيمها بهدف تشجيع الجهات المانحة على المساهمة في تحمّل الكلفة.

وربما كان من سوء حظ اللاجئين أن يترافق وجودهم مع أزمة مائية مرت بها البلاد عام 2012 و2013، أدت إلى شح المياه، وترافق ذلك أيضاً مع ارتفاع موجة العنصرية ضد اللاجئين السوريين. ويتوزع اللاجئون في لبنان على 1400 مخيم عشوائي موزعة في المناطق اللبنانية، تضم 18٪ من اللاجئين، في حين أن 82٪ منتشرون في معظم أنحاء لبنان. في هذه المخيمات يعيش السوريون بعيداً عن أدنى أشكال الحماية، وعلى حسابهم الشخصي تقريباً، وذلك لندرة المساعدات.

مؤخراً أوقفت الحكومة اللبنانية دخول اللاجئين نهائياً، باستثناء الحالات الخاصة، وهو تعبير غامض، فسره وزير الشؤون الاجتماعية بفرض شرطين على أي لاجئ، هما: أولاً أن يكون من مناطق قريبة للبنان، وثانياً أن تكون حياته في خطر. ومن ثمّ فإن أي لاجئ يأتي إلى لبنان من مناطق بعيدة عن الحدود اللبنانية/ السورية، حتى لو كان هناك خطر على حياته، لن يُستقبل. يطرح هذا الأمر إشكالية جديدة، إذ إن 20٪ من اللاجئين أتوا من حلب البعيدة جداً عن الحدود اللبنانية.

ومع إصدار الأمن العام مؤخراً قائمة الدخول إلى لبنان أو الإقامة فيه بات أكثر من نصف السوريين تقريباً مقيمين بشكل غير قانوني، وبات السوري مستهدفاً على الحواجز، حيث يتم تفتيشه وإهانته وإيداعه السجن، لتخرج علينا الصحف اللبنانية بنسَب غير علمية تؤكد أن السوريين يشكّلون حوالي 70 ٪ من نزلاء السجون في لبنان، مما يوحي بارتكابهم جرائمَ جنائية أو غيرها، ويرفع من حدة عداء الشارع اللبناني لهم.

تنوعت الشروط الواجب توفرها لمن يريد دخول لبنان، أو يسعى إلى تجديد الإقامة فيه، إذ قُسم الوافدون إلى ست فئات، تتطلب كل واحدة منها مستندات معيّنة للحصول على سمة الدخول؛ الفئة الأولى - وهي سمة السياحة - تتطلب حجزاً فندقياً خطياً ومبلغاً يوازي ألف دولار أميركي وهوية سليمة وجواز سفر، إضافة إلى دفتر العائلة إذا كانت عائلته برفقته، فيُمنح من تتوفر فيه هذه الشروط سمة سياحية تتناسب مع مدة الحجز الفندقي، وتكون قابلة للتجديد في المركز الإقليمي، حيث إقامته.

في حين يحتاج القادمون للدراسة، الفئة الثانية، إلى هوية سليمة وجواز سفر وصورة فوتوغرافية، إضافة إلى الشهادات التي استحصل عليها، والمطلوبة لانتسابه إلى جامعة. فيُمنح حامل هذه الشروط سمة لمدة سبعة أيام، وبعد إثبات التسجيل يُمنح إقامة دراسية لمدة عام؛ إلا أن الإقامة المذكورة تتطلب أن يملك السوري حساباً مصرفياً لإثبات دخله، وهو ما حظرته القوانين اللبنانية منذ سنة تقريباً.

أما الفئة الثالثة فهم القادمون للسفر عبر المطار أو عبر أحد الموانئ البحرية، وعليهم تأمين جواز سفر وتذكرة سفر غير قابلة للاسترداد، وتأشيرة دخول إلى البلد المنوي السفر إليه، فيُمنح سمة لمدة 48 ساعة، مع إفادة بالمغادرة. طبعاً يقوم الأمن العام بإرجاع معظم المسافرين إلى تركيا، ويمنعهم من دخول لبنان، على أساس أن دخول تركيا لا يتطلب تأشيرةً للسوريين.

الفئة الرابعة، أي القادمون للعلاج الطبي، عليهم تقديم تقارير طبية أو إفادة متابعة علاج لدى إحدى المستشفيات في لبنان، أو لدى أحد الأطباء، وبعد التأكد من صحة ادعائه يحصل السوري على سمة لمدة 24 ساعة، قابلة للتجديد مرةً واحدة ولمدة مماثلة. أما بالنسبة إلى القادمين من أجل مراجعة سفارة أجنبية، فئة خامسة، فعليه ضمّ ما يثبت ادعاءه لجهة الموعد، ليُمنح سمة لمدة 48 ساعة.

وتبقى الفئة السادسة، وهي فئة القادمين للدخول بموجب تعهّد مسبق بالمسؤولية، إذ جاء في القرار أنه لا يُسمح بدخول السوري الذي لا يمكن تصنيف سبب زيارته ضمن الفئات الواردة إلا في حال وجود مواطن لبناني يضمن ويكفل دخوله وإقامته وسكنه ونشاطه، وذلك بموجب «تعهّد بالمسؤولية»، وكل سوري قادم للدخول بموجب «تعهّد بالمسؤولية» يُمنح سمة دخول لمدة 8 أيام، وتُجدّد مرتين لمدة ستة أشهر.

بالحديث عن الإعلام تتردد مقولةٌ شهيرة عن الإعلام الأمريكي، مفادها أن تاريخ أمريكا كتب من أخبار مجتمعاتها، وأن وسائل الإعلام سردت أخبار المجتمعات منذ بدايتها، أي أن التاريخ الأمريكي خُط بيد الإعلاميين. ولا يُخفى دور الإعلام المحوري في السلم أو الحرب وتعاظم شأنه مع بدايات الربيع العربي على أحد، إذ انتقلت فيه الصحافة وغيرها من الوسائل الإعلامية إلى فضاء الإعلام التفاعلي، الذي أتاح للإنسان، وبأدواتٍ بسيطة، أن يكون ناشراً أو صحفياً يتفاعل مع الآخرين، وليس متلقياً سلبياً كما هو في الإعلام التقليدي.

كما يحقق الإعلام التفاعلي، على الرغم مما يؤخذ عليه، فوائد آنية وحياتية للقارئ، حتى إن الأخيرات عنصراً في توجيه السياسات في أي وسيلةٍ إعلامية، وهو ما اتجهت إليه سوريتنا في صفحاتها مؤخراً، فكانت البداية مع زاوية "جرس، قضايا المواطنين" ليصل رنينها إلى مكاتب مسؤولي المعارضة في مؤسساتها المختلفة، حيث تقبل الشكاوى والاستفسارات التي لم يتمكن أصحابها من الوصول إلى المسؤولين، في مختلف القضايا الخدمية والإغاثية والطبية والتعليمية، وفي السياق نفسه تأتي زاويتنا الجديدة "خارج الحدود"، التي تهتم باستفساراتكم وأسئلتكم كلها، بخصوص قضايا اللجوء القانونية في بلدان الشتات السوري، من خلال استشارات مجانية مباشرة مع المحامي نعيم اليماني على الإيميل souriatna.peeps@gmail.com.

مؤسس جمعية العهد
عارف التوّام 1878 - 1945

■ ياسر مرزوق

عارف التوام مع مجموعة من مؤسسة جمعية العهد

ولد عارف بن محمود التوام في دمشق عام 1878، لآل التوام، الأسرة العربية التي تنتمي لقبائل شمر واسعة النفوذ في بلاد الشام وجزيرة العرب؛ تلقى علومه الأولية في مدارس دمشق، ونال شهادة التحصيل الابتدائي من المدرسة الجقمقية، ونال شهادة أخرى من المدرسة الرشدية العسكرية، وأكمل تحصيله الثانوي في المدرسة العسكرية في دمشق.

انتقل بعدها إلى الأستانة، في مدرسة المدفعية العسكرية، حيث نال رتبة ملازم ثانٍ، ثم ملازم أول في سلاح المدفعية العثماني؛ وبعد تخرجه عاد إلى سوريا ضابطاً في حوران. بعد ثلاث سنوات أوفد إلى اليمن برتبة رئيس، ومكث هناك ست سنوات، قائداً لمركز ولاية تعز، ورئيساً لهيئات عسكرية مختلفة، إضافة إلى اشتغاله بتعليم العلوم الرياضية في تجهيز مدينة تعز.

على أثر إعلان قانون الحريات في السلطنة العثمانية أعيد التوام إلى دمشق، ورُفّع إلى رتبة وكيل قائد، وعُيّن قائداً لمنطقة حمص. ومع اندلاع حرب البلقان نُقل إلى هناك قائداً للجبهة، وأحرز انتصارات مهمة في تاريخ السلطنة العثمانية، خاض بعدها غمار الحرب العالمية الأولى في ميادين شتى، وأصيب مرتين، ورُفّع إلى رتبة قائمقام في المدفعية.

مع انحسار البعد والرابط الديني، مع انحسار السلطنة العثمانية وتصاعد خطاب التتريك والعداء للعرب، انخرط عارف التوام في تأسيس جمعية العهد، أول جمعية سرية تنادي بإعلاء شأن العرب وإنصافهم، في إطار المحافظة على الخلافة الإسلامية. وبعد إعلان الشريف حسين ثورته على العثمانيين، وتحرير سوريا من قبل جيش الثورة العربية الكبرى، وتنكر الحلفاء للشريف حسين؛ اجتمع مؤسسو حزب العهد وأعضاؤه القدامى من الضباط العرب العراقيين والسوريين، الذين شاركوا في الثورة، وقرروا أن ينقسم العهد إلى فرعين: سوري وعراقي، وأن يعمل كل فرع فيها لخدمة بلده مستقلاً عن الآخر؛ وبهذا تم تأسيس حزب العهد السوري، وشكلت له هيئة إدارية من سبعة أعضاء، كان التوام من بينهم.

مع تتويج الأمير فيصل ملكاً على سوريا عام 1920 اختار عارف التوام قائداً عاماً للمدفعية، ورئيساً لإدارة تسليح الجيش، وكان أحد أعضاء المجلس الحربي الذي قرر خوض معركة ميسلون، وبعد هزيمة الجيش العربي كان اسم التوام في عداد من صدر بحقهم حكم الإعدام، في المنشور الذي ألقته الطائرات الفرنسية بعد معركة ميسلون. وبعد العفو الذي أصدره المندوب السامي رفض التوام مع مجموعة من زملائه التعاون مع القيادة الفرنسية، وطلبوا إحالتهم إلى التقاعد، وهكذا كان.

بعد معركة ميسلون ومقتل «كراين» أصيب حزب العهد بنكسة شديدة، فعمل التوام على إعادة إحيائه، وأنشأ هيئتين منبثقتين عن العهد، الأولى حزب الميثاق، للمقاومة الداخلية للمستعمر، كنشر المنشورات وفضح الممارسات الاستعمارية وإغلاق المحلات والإضرابات ضمن نظام محكم، من أهم أفرادها: «نسيب البكري، عارف التوام، شريف الحجار، عمر الطيبي، منير المحايري، سعيد المخيش»، ومن التجار: «زكي الطرابيشي، شفيق العطري، محيي الدين الحصني، توفيق القيسي»؛ والثانية هيئة هدفها دعم الثورة ضد الفرنسيين بشقها العسكري، ومن أعضائها: «ياسين باشا الهاشمي، عبد الحميد باشا القلطقجي، نسيب بك الحمزاوي، عارف التوام، شريف الحجار»، وقد وضعت الهيئة خطة ثورة عامة بعد مشاورات استمرت أشهراً مع زعماء عديدين. ومع اندلاع الثورة السورية عملت الهيئة على دعم ثورة القلمون بالمال والسلاح، كما كانت تقدم الدعم اللازم لأسر المجاهدين في دمشق، وتقوم بتسفير من يخشى عليه من بطش الفرنسيين.

على الرغم من تقاعده لم يبتعد التوام عن الميدان العام، والتفت إلى التدريس في مدرسة الملك الظاهر، ثم عُيّن مديراً لها، ثم مديراً لمدرسة صنائع الإناث، حيث عمل على إصلاح بنائها التاريخي، المعروف بالبيمارستان النوري، والذي تحول لاحقاً إلى «متحف الطب والعلوم عند العرب». وفي أثناء عمله في قطاع التعليم انصرف إلى تأليف سلسلتين من كتب التاريخ، وسلسلة من كتب الجغرافيا، وكتاباً في أصول مسك الدفاتر الحسابية؛ وقد قررت وزارة المعارف تدريسها في مدارسها.

كما ساهم في تأسيس عدد من الجمعيات الخيرية والاجتماعية، منها جمعية النداء الخيري التعليمي، التي كانت أول جمعية عملت على محاربة الأمية، ورابطة العلماء، وجمعية التمدن الإسلامي. وعن دوره في جمعية التمدن الإسلامي يقول الكبير بديع حقي: «إنه في العام 1940 وفي غرفة متواضعة في جمعية التمدن الإسلامي اجتمع مع نفر من رفاقه من مدرسة التجهيز، وفي تلك السنة العصيبة توقفت أيدي المعطين وفرغ صندوق الرابطة، وكانت الدموع تملأ مآقيهم، فأطل رجل فارع الطول وبسمة حلوة على شفتيه، وقيل لهم إنه: عارف التوام، وقد كانوا يسمعون به، فسألوه النصح، فبث فيهم من روحه، وبيّن لهم كيف يعملون ويكافحون، فطلبوا منه أن يكون رئيسهم، ففعل، وطبعوا أوراقاً بذلك، فكان اسمه يبعث العطاء والجود في النفوس».

عام 1945 توفاه الله، وشيعته دمشق من دارته في الجسر الأبيض في موكب مهيب مرّ على دارة أسرته في باب بريد، ثم دفن في مقبرة باب صغير.

ذهب يذهب ذهاباً.. أخي

نهاد خطّاب

على الرغم من أنّ المهاجرين إلى مناطق تنظيم الدولة من الدول السوفيتية لا يتقنون أي لغة أخرى غير لغاتهم إلا أنهم لا يجدون صعوبةً كبيرةً في التعايش مع الوسط الجديد، إذ إنّ أعدادهم الكثيرة والمتزايدة، ووجود أسرهم معهم كذلك، يساعدهم على التأقلم - ولو جزئياً - مع المكان.

لكن عامل اللغة يبقى حاجزاً وعقبة، يحاولون تجاوزه، على الرغم من صعوبة ذلك عليهم؛ إذ يبقى تعاملهم الشرائي اليومي مع أبناء البلد، فهم لا يزاولون مهاماً غير قتالية أو غير دينية، وهذا يدفعهم إلى محاولة تعلم اللغة العربية، إضافة إلى عامل ارتباط الدين بالعربية، وهو عامل مهم جداً، يجعل تعلم هذه اللغة واجباً دينياً.

وفي أثناء عملي في إحدى المكتبات كان يدخل إلى المكتبة كثيرٌ من هؤلاء المهاجرين الساعين إلى تعلم اللغة العربية، باحثين عن أي وسائل تساعدهم على ذلك. وكذلك كان بعض المقربين من التنظيم يقدمون دروساً باللغة لمجموعات من المهاجرين.

ولا يخلو الأمر من استثناءات مفاجئة هنا، ففي أحد الأيام دخل إلى المكتبة مهاجرٌ من طاجاكستان، وأشار إلى كتاب في النحو، معروض على واجهة المكتبة، وطلب أن يراه؛ وهو كتابٌ للمختصين في اللغة العربية، وشاملٌ للنحو والصرف. وحين بدأ المهاجر بتصفحه أشفقت عليه بسبب صعوبة الكتاب، فقلت له: "شيخ.. هذا الكتاب صعب قليلاً"، فأعاد النظر في مقاطع من الكتاب، ثم نبرَ بي: "أخيي.. أنت كيف تقول هذا صعب؟! انظر.. انظر إنه سهل" وأخذ يقرأ بسهولة ويُسر، معبّراً عن فهمه ما يقرأ، ثمّ سألني: "هل لديك كتاب في (الصرف)؟"، وحين أجبته متعجّباً: "الصرف!!" ظنّ أنني لا أعرف ما هو الصرف، فشرح لي: "يعني: ذهب يذهب ذهاباً.. أخيي".

أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة
«المجتمع المدني رغم كل الصعوبات» تحرير: سلام كواكبي

شكلت حالة الصمت التي عاشها المجتمع السوري قبل الثورة مادةً للدراسة والنقاش عن مجتمع يرزح تحت صمت مطبق، فلا غلاء الأسعار يحركه، ولا تنامي الفساد يضجره، ولا النهب المنظم يجعله يحتج، ولا الاعتقالات ترفع صوته، ولا تحركات الناشطين السياسيين وبياناتهم - بغض النظر عن القصور الذاتي في الأداء السوري المعارض - كانت لتحرك ساكناً في صفوفه؛ والسبب ثقافة الخوف التي أشاعها وكرسها النظام عبر عقود من الترهيب المنظم.

إلا أنه، وعلى الرغم من قتامة المشهد، بقي المجتمع السوري ينبض بالحياة ولو بخجل، وهو ما يسلط عليه الضوءَ كتابُنا اليوم، والصادر عن «بيت المواطن»، من تحرير سلام كواكبي، وبمشاركة مجموعة من الكتاب والباحثين السوريين، ليقدم نصوصاً كُتبت قبل الثورة، في محاولةٍ لسدّ الثغرة الكبيرة في الأدبيات حول المجتمع المدني السوري قبل الثورة؛ إذ لا يقرّ كثيرون من المهتمين بسورية بأن حركة مدنية حقيقية كانت تعمل في الواقع السوري، لم تكن منحصرة بالعمل الخيري، أو بعمل أسماء الأسد.

يرصد الكتاب الحراك المدني السوري والدور الذي قامت به عدة جمعيات ومنتديات في المشهد الاجتماعي والسياسي الذي عرفته سوريا قبل الثورة، ويشدد على أهمية حراك المجتمع المدني، الذي يُفترض أن يضطلع بدور حاسم في مستقبل سوريا مهما كانت محصلة الثورة الحالية ودرجة الصدامات، كما أن عملية إعادة إعمار الدولة وبناء مجتمع أكثر ديمقراطية ونموّاً، أيّاً كان السيناريو السياسي، سوف يكون على أكتاف المواطنين الأكثر براعة وخبرة والتزاماً، والذين دخلوا سجل الالتزام المدني والعمل التنموي.

لعل أهم الإشارات في الكتاب كانت تلك المتعلقة بسلوك رأس النظام بشار الأسد ونظرته إلى الحراك المدني في سوريا، إذ عمد بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على تبوئه سدّة الرئاسة عام 2000 إلى إغلاق منتديات المجتمع المدني واعتقال أبرز أعضائها، كما اتخذ حزمة من الإجراءات الكفيلة بإقصاء أي شكل من أشكل الحراك المدني، ولو على الصعيد الثقافي البحت؛ فخضعت نشاطات المنظمات جميعاً - ولا سيما غير الحكومية منها - إلى الرقابة، ومُنع استخدام مصطلح (الحرية) ولو في سياق حدث ثقافي، وتم الاعتراض على عبارات «حقوق المرأة»، وطُلب من محرري المواقع الالكترونية تفاديها.

يقدم وائل سواح قراءةً لإعادة تعريف المثقف بعد انقلاب عام 1963 وحصره على مثقف البعث والسلطة، وإلغاء أي شكل من أشكال التعددية والحزبية، الأمر الذي امتد ليصل إلى المنظمات الحرفية والنقابات، التي جرى تحويلها عن دورها بوصفها مدافعاً حقوقياً عن الفئة التي تمثلها إلى دور دعائي ورقابي معطل، كما فقدت الممارسات الديمقراطية والشفافة داخلها، مما جعلها تؤدي دوراً سلبياً ومقاوماً للتغيير.

أما حسان عباس فيلفت النظر إلى ظاهرة «التبعيث»، أي طغيان حزب البعث وكوادره على مختلف مناحي الحياة في سوريا، بدءاً من التعليم مروراً بالاقتصاد والإعلام والثقافة؛ كما يشير إلى محاولات المجتمع السوري المستمرة للتخلص من قيد الأحادية بطرق مختلفة. وبدوره يؤكد الباحث يحيى الأوس على أهمية الدور الذي قامت به المواقع الإلكترونية النسوية، التي ساهمت في كسر عزلة المجتمع المدني السوري، ونجحت في الالتفاف على قوانين النظام، بفضل اعتمادها شعارات التنمية الاجتماعية وتمكين المرأة؛ ومن بين هذه المواقع ذكر الكاتب بالخصوص موقع «مجلة ثرى»، و«مرصد نساء سورية».

ينتقل الكتاب بين مواضيع متنوعة، فمن دور السينما السورية في الحراك الثقافي ومعركتها الدائمة مع السياسة والتيار المحافظ، وبهذا الصدد يقول: «تعبّر صيرورة السينما السورية منذ 1958 حتى يومنا هذا عن الجدل المعقد في العلاقة بين السلطة والمبدعين، وعن الدور الممكن للإبداع والثقافة عموماً في خلق نوع من الاستبدال والتعويض عن غياب الحراك الحرّ للمجتمع المدني، وقد شارك في هذا الحراك عدة مثقفين بارزين، مثل نجيب حداد ورفيق الصبان ومحمد ملص وغيرهم». إلى الحركات النسوية بطابعها النهضوي والتحرري بقلم نوال اليازجي، التي بينت الدور الهام للمنتديات النسائية التي برزت بين عامي 2000 – 2004، والتي تعاملت مع المرأة بوصفها جزءاً من عملية التغيير الديمقراطي، وعملت على إدماج المرأة في التنمية الشاملة، وتغيير الصورة النمطية لأدوار النساء في المناهج التربوية والعنف الجندري ضد النساء.

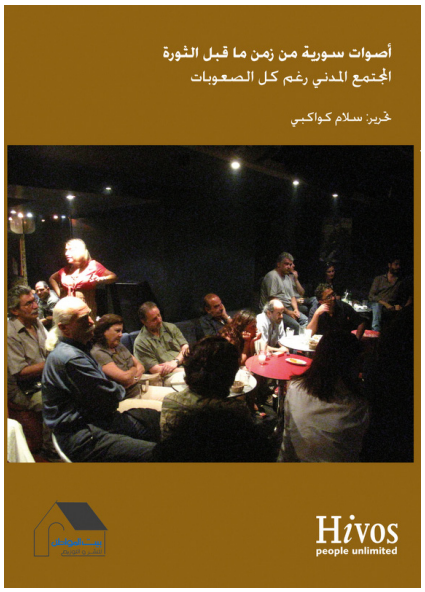

في الختام يقدم الكتاب عرضاً لأبرز عناوين نشاط المجتمع المدني في سوريا قبل الثورة: «بيان السينمائيين عام 1999، وبيان التسعة وتسعين عام 2000، الذي طالب بإلغاء حالة الطوارئ ونادى بالاعتراف بالتعدد وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي؛ ثم بيان الألف، فإعلان دمشق عام 2005، والحملة ضد جرائم الشرف التي بدأت في العام نفسه، وحملة لإسقاط مشروع قانون الأحوال الشخصية عام 2009».

الأجندة الثقافية

مركز ثقافي في مخيم جيلان بينار

افتتح داخل مخيم جيلان بينار في أورفا التركية مساء العشرين من آذار 2015، مركز ثقافي، ربما يكون الأول في مخيمات اللجوء السورية، وتم الإعلان عن افتتاحه ضمن حفل صغير حضره مجموعة من مثقفي المخيم، عرضت فيه إدارة المركز توجهاته وبرنامجه.

وذكرت الأديبة ابتسام شاكوش، المقيمة في مخيم جيلان بينار على صفحتها في الفيسبوك أن المركز غير ممول من أي جهة وأنه سيعتمد على دعم الأصدقاء والمهتمين بهذا المجال.

معرض الفنان دينو أحمد في باريس

افتتح الفنان السوري دينو أحمد علي معرضاً فنياً في غاليري «أوربيا» في باريس، وقد حمل عنوان «حرية الوهم»، ويستمر المعرض باستقبال زواره حتى الرابع والعشرين من الشهر الجاري.

يستعمل دينو الإيهام في لوحاته ليزج بالمتلقي داخل سجن بصري، فانقسمت اللوحات المعروضة إلى نمطيين فنيين، يحاكي الأول «الزنزانة»، واعتمد فيها على مبدأ إعادة تركيب الصور في أذهاننا، عندما ننظر إليها من نقطة محددة، لتبدو كأنها حقيقة. أما النمط الثاني فقد غلب عليه الطابع الهندسي المصمم ليوحي لنا بالحركة والتموج من خلال الخداع البصري.

يذكر أن جميع اللوحات اعتمدت على تقاطعات اللونين المتضادين الأبيض والأسود لتشبك فضاءً تفاعلياً يحيط بزوار المعرض.

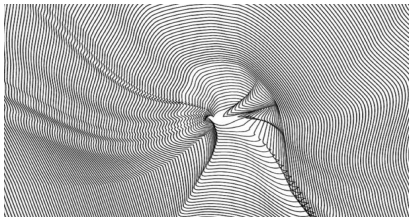

مازن درويش يفوز بجائزة "غييرمو كانو" العالمية لحرية الصحافة

سوريتنا برس

ستمنح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة جائزة «غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة»، للصحفي والناشط الحقوقي المسجون حالياً، مازن درويش, ويأتي ذلك خلال الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، 3 أيار/ مايو، التي تستضيفها هذا العام لاتفيا.

وقد أوصت لجنة التحكيم الدولية المستقلة للإعلاميين بأنّ: «مازن درويش قد عمل لأكثر من عشر سنوات بتضحية شخصية عظيمة، وتعرض لحظر السفر والاعتقال». وفي سياق متصل، أكدت لجنة التحكيم الدولية على ضرورة التذكير بأن مازن درويش مسجونٌ حالياً، جنباً إلى جنب مع العديد من المدافعين والصحفيين في مجال حقوق الإنسان.

درويش، وهو محام وصحفي، تولى رئاسة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وكان عضواً مؤسساً في صحيفة الصوت، وسيريا فيو، وهو موقع إخباري مستقل، حظرته السلطات السورية. وفي عام 2011 أنشأ درويش نادي وسائل الإعلام، وهي أول مجلة سورية مهتمة بالشؤون الإعلامية، ليتم إحتجازه منذ شباط/ فبراير 2012، عندما ألقي القبض عليه مع زملائه، هاني الزيتاني وحسين غرير.

ومن جانبها، أصدرت العديد من منظمات حقوق الإنسان والصحافة في أنحاء العالم جميعاً دعوات للإفراج عن درويش وزملائه الصحفيين. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت القرار 67 / 262، في 15 أيار/ مايو 2013، تطالب فيه: «السلطات السورية أن تفرج فوراً عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية، بما في ذلك أعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير». وفي كانون الثاني/ يناير عام 2014، وجهت الأمم المتحدة رسالة إلى السلطات السورية تندد بالاعتقال التعسفي لـ درويش وزملائه في المركز الإعلامي، ودعت إلى إطلاق سراحهم فوراً.

الجدير بالذكر أن جائزة «غيرمو كانو» أنشأها المجلس التنفيذي لليونسكو، في عام 1997، وذلك تشجيعاً ودعماً لحرية الصحافة، وتُمنح لشخص أو منظمة أو مؤسسة قدمت إسهاماً بارزاً في الدفاع عن حرية الصحافة أو تعزيزها في أي مكان من العالم؛ وستعقد هذا العام في 3 أيار/ مايو 2015 في ريجا - لاتفيا.